Published by the Academic Publication Council of Kuwait University. All rights reserved.

Doi: 10.34120/0080-052-001-007

قدم في: أكتوبر 2019

أجيز في: فبراير 2021

The Impact of Political Reform from a Legislative Perspective and Internal Determinants on the Participation of Bahraini Women in the Parliamentary Elections (2002-2018)

Bashar A. Altarawneh

Abstract

Objective: This study sought to identify the impact of political reform from the legislative perspective on the participation of Bahraini women in the parliamentary elections (2002-2018). **Methods:** The study used the descriptive analytical approach to describe political reform from the legislative perspective in Bahrain and the right of Bahraini women to participate in the parliamentary elections, and then analyze their participation based on the results obtained in addition to the comparative approach which was used to examine the participation of Bahraini women in the parliamentary elections and to compare the results of their participation and representation in the elections that took place. **Results:** Firstly, the political reform at the onset of political life in Bahrain did not give much importance to the right of women to political participation, especially their participation in the parliamentary elections (the National Council). Second: The political reform that came during the reign of King Hamad had a positive role during the issuance of new legislations in Bahraini political life; This had a positive impact on the presence of Bahraini women in political life.

Keywords: Political (Legislative) Reform, Internal Determinants, Parliamentary Elections, Bahraini Women.

تصدر عن مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت - جميع الحقوق محفوظة للمجلة.

أثر الإصلاح السّياسيّ من منظوره التّشريعيّ والمحدّدات الدّاخليّة في مشاركة المرأة البحرينيّة في الانتخابات النّيابيّة (2002 - 2018)

بشار عوض الطراونة(*)

ملخص

هدف الدراسة: سعت هذه الدّراسة إلى تعرُّف أثر الإصلاح السياسي من منظوره التشريعي في مشاركة المرأة البحرينيّة في الانتخابات النّيابيّة (2002-2018). **المنهجية:** استخدمت الدّراسة المنهج الوصفيّ التّحليليّ لأثر الإصلاح السّياسيّ من منظوره التّشريعيّ في البحرين، وحق المرأة البحرينيّة المشاركة في الانتخابات النّيابيّة، ومن ثمّ تحليل هذه المشاركة تلك بناءً على النتائج الّتي تحصّلت عليها، والمنهج المقارن؛ وذلك لمقارنة نتائج مشاركتها وتمثيلها في الانتخابات الّتي حصلت. **النّتائج:** أوّلًا: إن الإصلاح السّياسيّ في بداية نشوء الحياة السّياسيّة في البحرين لم يعط أهميّة كبيرة لحق المشاركة السّياسيّة للمرأة، وبخاصة مشاركتها في الانتخابات النّيابيّة (المجلس الوطني)، ثانيًا: إن الإصلاح السّياسيّ الّذي جاء في عهد الملك حمد كان له دور إيجابيّ من خلال إصدار تشريعات جديدة في الحياة السّياسيّة البحرينيّة؛ الأمر الّذي أثّر في وجود المرأة البحرينيّة في هذه الحياة.

المصطلحات الأساسية: الإصلاح السّياسيّ (التّشريعيّ)، والمحدّدات الدّاخليّة، والانتخابات النّيابيّة، والمرأة البحرينيّة.

(*) أستاذ مساعد، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، عمان- الأردن - البريد الإلكتروني: Basharawad84@yahoo.com

الاهتمامات البحثية: الحكومات في العالم، دراسة الأحزاب السياسية، النظم الانتخابية، مشاركة المرأة في الحياة السياسية.

المقدمة

بدأت الدّولة البحرينيّة في الإصلاح السّياسيّ عامة، والحياة النّيابيّة خاصة بعد تسلّم الملك حمد بن عيسى آل خليفة مقاليد الحكم في البحرين، وتمثلت بداية حكمه في نظرة جديدة لممارسة الحياة السّياسيّة بشكل أوسع، وأكبر مما كانت عليه قبل فترة حكمه، وكُرس الإصلاح السّياسيّ في البحرين خلال عدد من التّشريعات النّاظمة للعمل السّياسي، وهي: ميثاق العمل الوطنيّ، والدّستور البحرينيّ، وقانون مباشرة الحقوق السّياسيّة؛ رغبة في النهّوض بالحياة السّياسيّة عامة، وبالمشاركة السّياسيّة للمرأة البحرينيّة في الحياة النّيابيّة خاصة.

كان للإصلاحات الّتي جرت على التّشريعات في عهد الملك حمد خلال مشروعه الإصلاحّي دور كبير في تشجيع مشاركة المرأة البحرينيّة، ومساواتها مع الرّجل في الانتخابات النّيابيّة بدءًا من انتخابات مجلس النّوّاب في عام 2002 وما تلاها؛ ومن ثمّ تعزيز وجودها في باقي مواقع الحياة السّياسيّة؛ لتكون انطلاقة جديدة، وقويّة لها على أساس تشريعيّ رصين، وثابت يسمح لها بالتّساوي مع الرّجل في ممارسة حقوقها السّياسيّة، وبما يتلاءم مع متطلّبات العصر، وتغيّر المشاركة النيابية في الأنظمة السّياسيّة في المنطقة العربيّة عامة، وفي النّظام السّياسيّ البحرينيّ خاصة.

ودخلت المرأة البحرينيّة المنافسة في الانتخابات النّيابيّة، معتمدة بذلك على إرادتها، متحدية العوائق جميعها الّتي واجهتها في بداية دخولها في هذه المنافسة عام 2002؛ لأنّها كانت أول تجربة للمرأة البحرينيّة في انتخابات مجلس النّوّاب، وعلى الرّغم من خسارتها في تلك الانتخابات، فإنّها دخلت إطار المنافسة بشكل أقوى في انتخابات عام 2006، وحظيت فيها بمقعد واحد، أمّا في انتخابات عام 2010؛ فقد فاق تمثيل المرأة البحرينيّة في مجلس النّوّاب الدّورتين السّابقتين في عام 2002، وعام 2006، واستمرّت المرأة البحرينيّة في مشاركتها في الانتخابات النّيابيّة مرورًا بانتخابات عام 2014، وفي انتخابات عام 2018 تحصّلت على أكبر عدد من المقاعد مقارنة مع الدّورات السّابقة، وهو مؤشر إيجابي على تطوّر مشاركة المرأة البحرينيّة في الانتخابات النّيابيّة، على الرّغم من بعض العوامل الّتي أثّرت سلبًا في وجودها بمجلس النّوّاب البحرينيّ، وبخاصّة العامل الاجتماعي.

مشكلة الدّراسة

تكمن مشكلة الدّراسة في تعرّف الإصلاح السّياسيّ الّذي حصل في مملكة

البحرين؛ ولا سيما التّشريعات الّتي جاءت بناءً على المشروع الإصلاحيّ للملك حمد، وتضمّنت في نصوصها الانتخابات، وبخاصة انتخابات مجلس النّوّاب البحرينيّ، ومشاركة المرأة البحرينيّة في الانتخابات النّيابيّة ترشحًا وتصويتًا، ابتداءً من انتخابات مجلس النّوّاب البحرينيّ في عام 2002، حتى انتخابات عام 2018.

بالإضافة إلى ذلك، تكمن مشكلة الدّراسة في تعرّف المحددات الدّاخليّة خلال دور المؤسسات المختلفة، ومنها: (المجلس الأعلى للمرأة، ومعهد البحرين للتنمية السّياسيّة، والجمعيّات السّياسيّة) في مشاركة المرأة البحرينيّة في الانتخابات النّيابيّة، وأثر العوامل المختلفة، ومنها: (العامل السّياسيّ، والعامل الاجتماعيّ والثّقافيّ، والعامل الاقتصاديّ)، في ذلك أيضًا؛ أي في مشاركة المرأة في الانتخابات النّيابيّة الّتي جرت.

أهمية الدّراسة

تأتي أهميّة الدّراسة في تعرّف أثر الإصلاح السياسي من منظوره التّشريعيّ في مشاركة المرأة البحرينيّة في الانتخابات النّيابيّة (2002-2018)، والتشريعات الّتي ساعدت على مشاركتها في انتخابات مجلس النّوّاب، منذ انطلاق المشروع الإصلاحيّ الّذي قاده نظام الحكم في البحرين، ممثّلًا في الملك حمد بن عيسى آل خليفة، في سبيل وجود المرأة البحرينيّة في الحياة السّياسيّة عامة، وفي الحياة النّيابيّة خاصة.

أهداف الدّراسة

تسعى الدّراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1 - تعرّف الإصلاح السّياسيّ من منظوره التّشريعيّ، وحق المشاركة السّياسيّة للمرأة البحرينيّة.

2 - تعرّف أثر الإصلاح السياسي من منظوره التّشريعيّ في نتائج المرأة البحرينيّة في الانتخابات النّيابيّة خلال عرض الأرقام، والنّسب الّتي تحصّلت عليها خلال (2002-2018).

3 - تعرّف أهمّ المؤسسات، ودورها في مشاركة المرأة البحرينيّة في الانتخابات النّيابيّة.

4 - تعرّف العوامل الّتي أثّرت في مشاركة المرأة البحرينيّة في الانتخابات النّيابيّة.

تساؤلات الدّراسة

تسعى الدّراسة إلى الإجابة عن التّساؤلات الآتية:

1 – كيف كانت طبيعة الإصلاح السّياسيّ من منظوره التّشريعيّ، وحق المشاركة السّياسيّة للمرأة البحرينيّة؟

2 – كيف أثّر الإصلاح السّياسّي من منظوره التّشريعيّ في نتائج المرأة البحرينيّة في الانتخابات النّيابيّة خلال (2002–2018)؟

3 – ما دور المؤسسات (المجلس الأعلى للمرأة، ومعهد البحرين للتنّمية السّياسيّة، والجمعيات السّياسيّة) في مشاركة المرأة البحرينيّة في الانتخابات النّيابيّة؟

4 – كيف أثّر (العامل السياسي، والاجتماعي والثقافي، والاقتصادي)، في مشاركة المرأة البحرينيّة في الانتخابات النّيابيّة؟

المفاهيم الإجرائيّة للدّراسة

الإصلاح السّياسيّ (التّشريعيّ): هو صدور عدد من التّشريعات، الّتي كان لها دورها في تكريس حياة ديمقراطية مختلفة عن سابقتها في البحرين، قوامها تعزيز المشاركة السّياسيّة لفئات المجتمع البحرينيّ جميعها.

المشروع الإصلاحيّ في البحرين: هو مجموعة من التّشريعات الّتي صدرت في عهد الملك حمد بن عيسى آل خليفة؛ لتنظيم العمل السّياسيّ، وكان من دورها تعزيز مشاركة المرأة البحرينيّة في الحياة النّيابيّة.

مشاركة المرأة البحرينيّة: هي المشاركة السّياسيّة للمرأة البحرينيّة في الانتخابات النّيابيّة خلال الفترة (2002–2018)، ترشحًا وتصويتًا.

مُدّة الدّراسة

تناولت الدّراسة مشاركة المرأة البحرينيّة في الانتخابات النّيابيّة خلال المدّة (2002–2018)، وأثر الإصلاح السّياسيّ الذي حصل نتيجة إصدار بعض التّشريعات الخاصة بمشاركة المرأة البحرينيّة في الانتخابات النّيابيّة؛ ومن ثم كان لزامًا علينا التّعرض للفترة السابقة للربط بين مشاركة المرأة البحرينيّة قبل عام 2002 وبعده، والبحث في دخول المرأة البحرينيّة إلى الحياة السّياسيّة، وبخاصة في الحياة النّيابيّة بعد إصدار تشريعات جديدة.

الإطار النّظريّ والدّراسات السّابقة

أوّلًا: الإطار النّظريّ

إنّ أي دولة يكون هدفها الأساس إدخال إصلاحات في حياتها السّياسيّة، ومنها: إصلاحات في إطار المشاركة السّياسيّة، تتّجه في هذا الإصلاح نحو مشاركة الشّعب في صنع القرار، خاصة إذا كانت المشاركة في إطارها الضيق نتيجة ظروف ما؛ الأمر الّذي يؤدي إلى اتّجاه صانع القرار في الدولة إلى توسيع قاعدة المشاركة الشّعبيّة في مختلف نواحي الحياة السّياسيّة داخل الدولة، سواء على صعيد مشاركة الشّعب في تولي المناصب السّياسيّة بناء على الكفاءة، أو مشاركة الشّعب في اختيار المجالس المنتخبة؛ وذلك خلال اختيار النّاخبين (رجالًا و نساءً) من يمثّلهم داخل تلك المجالس.

ويُعَدُّ مفهوم الإصلاح من أكثر المفاهيم الّتي نوقشت في الآونة الأخيرة (Al Sharif, 4: 2014)؛ لذلك فهو من ضرورات أيّ نظام سياسيّ ناشئ؛ من أجل النّظر في التّشريعات والأنظمة جميعها الّتي يمارس من خلالها العمل السّياسيّ فيه. يُضاف إلى ذلك أنّ الإصلاح السّياسيّ يهتم بتحسين الأوضاع في المؤسسات داخل النّظام السّياسيّ (الطراونة، 2018، 28)، ويعني الإصلاح أن هناك ثغرات، وإعادة هيكلة في شيء ما؛ مثل منظومة قيميّة حول التّفكير، والسّلوك وغير ذلك (القطاطشة؛ والعدوان، 2004، 87)، يُضاف إلى ذلك أنّ الإصلاح مفهوم شامل لكل الجوانب المتعلّقة بمفاهيم الديمقراطية، ومنها: مفهوم الانتخابات؛ بحيث تحقق الانتخابات الاستقرار السّياسيّ في الأنظمة الديمقراطيّة النّاشئة (KUHNE, 2010)، وتسترشد الدول الديمقراطيّة بالانتخابات؛ من أجل مشاركة الشّعب في اختيار المجالس البرلمانيّة (الطراونة، 2019: 555)، الّتي من ضمنها يكون أفراد الشعب جميعهم في بنية هذه المجالس سواء رجالًا أو نساءً، خلال ما يُعرف بالمشاركة السّياسيّة.

ويشتمل الإصلاح السياسي على عدد من الأنماط تتمثل في (بوكماش، 2014، 55):

أوّلًا: نمط التّحول من القمّة (الرأسي): يرتبط بمبادرات السّلطة الحاكمة لفتح المجال السّياسيّ، وبموجبه تمنح السّلطة الحاكمة الشّعب حق ممارسة بعض الحقوق الديمقراطيّة، وتلجأ إليه حين تشعر النّخبة الحاكمة ببداية الانشقاق، وضعف شرعيّتها، وتدرك أنّ استخدام العنف ضد الجماهير لا فائدة منه؛ ومن ثم تأخذ زمام المبادرة، وتدخل بعض الإصلاحات أو الوعود بذلك، وقد تكون صادقة، أو تستهدف

تجاوز الأزمات والهروب إلى الامام؛ لتمنح نفسها صياغة آليّات جديدة تمكّنها من استمراريّتها وهيمنتها. وهذه المبادرات نوعان يرتبطان بنوع السّلطة الحاكمة: مبادرة السّلطة الحاكمة المدنيّة، أو مبادرة السّلطة الحاكمة العسكريّة.

ثانيًا: نمط التحول من الوسط بالتّفاوض: ويحدث نتيجة الأزمات والضّغوطات الدّاخلية، وخاصة الاقتصاديّة والاجتماعيّة المختلفة. أو لعاملين أساسين، هما الضّعف، وتحسين الوعي وتدارك الأخطار، وتضطر إليه السّلطة الحاكمة والأحزاب المعارضة، ومنظمات المجتمع المدنيّ؛ فالسّلطة نتيجة لفقدان القدرة على السّيطرة، والأحزاب نتيجة لضعفها تلجأ إلى قبول التفاوض، وينتج اتفاق، أو عقد يحتكم إليه الجميع لتجاوز الصّعوبات والأزمات.

ثالثًا: نمط التحول من القاعدة في الشارع: حيث يتمكّن الشعب من فرض الانتقال الديمقراطي بعد المسيرات ومظاهرات الاحتجاج الّتي لا تخلو من العنف أحيانًا؛ مما يزيد من تقوية القوى المعارضة للنّظام بما فيها الأحزاب؛ ومن ثم الانهيار في قوة النّخبة الحاكمة، والإطاحة بها، وانهيار النّظام السّلطويّ، ومن أسبابه: تردي الأوضاع الاقتصاديّة والاجتماعيّة للمواطنين، وعدم قدرة الحكومة على معالجة مشكلات المواطنين والحدّ من الفساد الّذي يسهم في بداية الاحتجاجات، وتطوّرها للمطالبة بالحقوق السّياسيّة، والتّغيير الجذري.

إنّ الإصلاح في حاجة إلى إصلاحيين يتمتعون بمزايا معيّنة، منها: قوّة الإرادة، وصدق الانتماء، وثقافة الحوار، والتّسامح، والرّغبة في المشاركة، واحترام قيم العدالة والمساواة والشّفافيّة، وحقوق الإنسان الّتي ضمنتها المواثيق الدّوليّة، ورفض الفساد والاستبداد والعنف، وهذا يتطلّب مشاركة الجميع في المجتمع من حكّام ومحكومين، ورجال ونساء. إن حركة التّقدم والإصلاح لا يمكن أن تتم إلا من خلال إتاحة الفرصة المتساوية لكل فئات المجتمع في المشاركة والتّفاعل، وحشد الطاقات من أجل بناء الوطن الحر، وإعداد المواطن السّعيد المشارك بفعاليّة في مسيرة الإصلاح والتّحديث من أجل بناء مجتمع الغد. فالإصلاح عمليّة مجتمعيّة؛ ومن ثم فإنَّ الفرد محدود الإمكانات، ولا يستطيع إحداث الإصلاح بمفرده، فلا بد من أن ينتظم الأفراد في إطار جماعيّ، من خلال مؤسسات المجتمع المدني؛ سعيًا إلى تحقيق الإصلاح المنشود (بني سلامة، 2006، 85).

والهدف الكبير من وراء الإصلاح السّياسيّ هو أن تكون هناك ديمقراطية، وأن

يكون هناك حكم رشيد، والحكم الرّشيد هو أن تكون هناك دولة كفؤة ونزيهة، ودولة فعّالة في التّعامل مع قضايا المجتمع، وفي حل المشكلات، وأن تكون هناك شفافية ومحاسبة، ومشاركة من مختلف الأطراف الفاعلة في بناء العمليّة الديمقراطيّة ومن ثم تحقق الهدف الأسمى من الإصلاح (بوكماش، 2014، 57).

أمّا المشاركة السّياسيّة؛ فتُعرّف بأنّها «نشاط طوعي يهدف إلى التّأثير في اختيار السّياسات العامّة، أو اختيار القادة السّياسيين على المستوى المحلّي أو القوميّ، سواء كان ذلك النشاط ناجحًا، أم غير ناجح، منظّمًا أم غير منظّم، مستمرًّا أم مؤقتًا، ويتمّ التّعبير عن هذا النّشاط من خلال عدّة مستويات من التّصويت في الانتخابات، وصولًا إلى تقلد المناصب السّياسيّة» (المشاقبة؛ وشقير، 2017، 89).

ويذكر المختصّون أربعة أنواع لمستويات المشاركة السّياسيّة، وهي (إبراهيم، 2017):

أ – **المستوى الأعلى:** وهو ممارسو النّشاط السياسي، ويشمل هذا المستوى من تتوافر فيهم ثلاثة شروط من ستة: عضويّة منظمة سياسيّة، والتّبرع لمنظمة، أو مرشّح، وحضور الاجتماعات السّياسيّة بشكل متكرر، والمشاركة في الحملات الانتخابيّة، وتوجيه رسائل بشأن قضايا سياسيّة للمجلس النّيابيّ، ولذوي المناصب السّياسيّة أو للصّحافة، والحديث في السياسة مع أشخاص خارج نطاق الدّائرة الضّيّقة المحيطة بالفرد.

ب- **المستوى الثّاني:** المهتمّون بالنّشاط السّياسيّ، ويشمل هذا المستوى الّذين يصوّتون في الانتخابات، ويتابعون بشكل عام ما يحدث على السّاحة السّياسيّة.

ج – **المستوى الثّالث:** الهامشيّون في العمل السّياسيّ، ويشمل من لا يهتمون بالأمور السّياسيّة، ولا يميلون إلى الاهتمام بالعمل السّياسيّ، ولا يخصصون أيّ وقت، أو موارد له، وإن كان بعضهم يضطر إلى المشاركة بدرجة أو بأخرى في أوقات الأزمات، أو عندما يشعرون بأنّ مصالحهم المباشرة مهددة، أو بأن ظروف حياتهم معرّضة للتّدهور.

د- **المستوى الرّابع:** المتطرّفون سياسيًا، وهم أولئك الّذين يعملون خارج الأطر الشّرعيّة القائمة، ويلجؤون إلى أساليب العنف.

وتتأثر المشاركة السّياسيّة خلال العمليّة الانتخابيّة بالعديد من العوامل، منها: السياسية، والاجتماعية والثقافية، والاقتصادية، سواء في الانتخابات المحلّيّة الّتي

تجرى في مناطق الدّولة المختلفة، أو انتخابات المجالس النّيابيّة، ومستوى التّأثير الّذي تحدثه تلك العوامل قد يؤثّر سلبًا أو إيجابًا في العمليّة الانتخابيّة الّتي تحصل. وفي الدّول الّتي ما زالت في بدايات تطبيق أهم مؤشّر للديمقراطية وهو الانتخابات، يكثر الحديث عن أنّ مشاركة المرأة في الحياة السّياسيّة تتعرض للعديد من العوامل الّتي تؤثّر فيها؛ لذلك تضع تلك الدّول معايير خاصة لمشاركة المرأة في الحياة السّياسيّة، خصوصًا في الانتخابات النّيابيّة، يكون دورها إصلاح ما تستطيع إصلاحه في سبيل تكريس وجود المرأة في المؤسسات الرّسميّة المنتخبة بوساطة الشّعب، ومن هذه المعايير «الكوتا النّسائيّة»، وهناك دول لم تأخذ بذلك الأمر على الرغم من ضعف مشاركة المرأة في الانتخابات.

ويمكن القول: إنّه لا يمكن للمجتمعات الإنسانيّة أن تقوم، أو تتطور إلّا بالتعاون ومشاركة القوى البشريّة في المجتمع؛ أي النّساء والرّجال، على أساس المساواة في الحقوق، وفي الوصول إلى الفرص المجتمعيّة، وفي الحصول والسّيطرة على الموارد وتوزيعها، وفي صنع القرارات الّتي تحقق الأهداف (الخاروف؛ والحسين، 2010: 135)، وبات موضوع مشاركة المرأة سياسيًّا يحتلّ مراتب متقدّمة ضمن سلّم اهتمامات الدّوائر السّياسيّة، واتّجاهات الرّأي العام المختلفة، بل صار هذا الموضوع مؤشّرًا على مدى تقدّم الحياة الديمقراطيّة في المجتمعات، خصوصًا مع بروز مفهوم العولمة، وازدياد الحركات، والاتّجاهات الديمقراطيّة، وكذلك حقوق الإنسان في العالم (ربابعة، 2010، 167).

وتعدّ المكانة الّتي تحتلّها المرأة أحد المؤشّرات المهمة الّتي بات يقاس وفقًا لها مستوى تحضر المجتمعات وتقدّمها، ومدى التزامها بتفعيل قيم الديمقراطية ومبادئها والمساواة، واحترام حقوق الإنسان، الّتي شكّلت مرتكزًا جوهريًّا للنّهوض بمكانة المرأة، وتعظيم مشاركتها في الحياة العامّة في العصر الحديث، وقد شهدت المجتمعات المتقدّمة تطورات كبيرة في مجالات الحياة الاقتصاديّة والصناعيّة والتّكنولوجيّة خلال القرون الثّلاثة الماضية، وأسهمت هذه التّطورات في تغيير أنساق الحياة الاجتماعيّة والسّياسيّة، كما أسهمت في زيادة مشاركة المرأة في المجال السّياسيّ (الدوي، 2018، 8–9).

وأخيرًا يمكن القول: إنّ الإصلاح السّياسيّ (التّشريعيّ) من الضّروريّات الّتي تعمل على ترسيخ قاعدة المشاركة السّياسيّة لفئات الشعب جميعها، وتعطي أهميّة

قصوى لمشاركة المرأة في المجتمعات الّتي ما زالت تعاني من الطّابع الّذكوري، الّذي يسيطر على مفاصل الحياة السّياسيّة.

ثانيًا: الدّراسات السّابقة

اطلع الباحث على الدّراسات السّابقة الّتي تناولت مشاركة المرأة البحرينيّة في الانتخابات، ووجد أنّ هذه الدّراسات تحدثت بشكل عامّ عن المرأة البحرينيّة عامة، ومشاركتها في الانتخابات البلديّة والنّيابيّة، وفي بعض الأحيان تناولت مشاركتها ضمن الوصف العامّ للنظام السّياسيّ البحرينيّ، ولم يعثر الباحث على عنوان دراسة، اختصت بشكل أساس في الإصلاح السّياسيّ الّذي حصل في البحرين، وانعكاسه على مشاركة المرأة البحرينيّة، وتمثيلها في الانتخابات النّيابيّة، ومن الدّراسات ذات الصلة بالإصلاح السياسي ما يأتي:

- **دراسة سلمان** (2008)، وتناولت الإصلاح السّياسيّ في المجتمع البحرينيّ، وهي دراسة في ديناميكيّة النظام السّياسيّ خلال الفترة ما بين (1999-2006)، والمراحل الّتي أدّت إلى هذا النّظام منذ الاستقلال حتّى العهد الإصلاحيّ الجديد في بناء الدّولة العصريّة، وخلصت الدّراسة إلى عدد من النّتائج والتّوصيات، تمثّلت في نَوعيّة التّطوير والإصلاح السّياسيّ، والقفزة الكبيرة الّتي حققتها مملكة البحرين بفضل الإصلاحات وإصدار ميثاق العمل الوطنّي ودستور عام 2002.

- **دراسة القدرة** (2014)، وعرضت للوضع السّياسيّ البحرينيّ منذ إصدار الدّستور المعدّل لسنة 2002، وما شهدته السّاحة البحرينيّة من تطوّرات حتى عام 2013، وتناولت الدراسة أيضًا أهمّ المتغيّرات السّياسيّة والاجتماعيّة، وتأثيرها في عمل النّظام السّياسيّ البحرينيّ، سواء كانت متغيّرات داخليّة أم متغيّرات إقليميّة ودوليّة، وتعرّف الظّروف الّتي مرّت بها البحرين إبان فترة قيام الدّولة، بعد الانسحاب البريطانيّ من البحرين، وقد رصدت الدّراسة الحراك الشّعبيّ منذ مطلع عام 2011، لتعرّف طبيعة مطالب القوى السّياسيّة، وتوضيح أثر التّحوّلات التي حدثت في النّظامين: الإقليميّ والدوليّ، على كل من النّظام السّياسيّ والمعارضة.

- **دراسة فضلي** (2017)، وعرضت للتحوّلات الديمقراطيّة التي شهدتها مملكة البحرين منذ عام 2002 وخاصّة في عهد الملك حمد بن عيسى آل خليفة وتمثّلت في انتقال الإمارة إلى نظام الملكيّة الدّستوريّة، والقيام بإجراء الانتخابات البلديّة، ومنح المرأة البحرينيّة حقوقها السّياسيّة بمزاولة عملها السّياسيّ، وعدّت الانتخابات

التّشريعيّة أهمّ إنجازات النّظام السّياسيّ في البحرين آنذاك، ولكن هذا لا يعني عدم انقسام المجتمع البحرينيّ إزاء هذه التّغييرات ما بين مؤيّد ومعارض؛ مما انعكس على مطالب الإصلاح السّياسيّ، وأوصت الدّراسة باتخاذ خطوات جديّة للسّير في نهج الإصلاح.

- **دراسة فيّاض** (2019)، وهدفت إلى تحليل العلاقة بين الانتخابات النّيابيّة والبلديّة الّتي جرت في البحرين وتوصيفها، خلال خمسة فصول تشريعيّة وبلديّة (في عام 2002، وفي عام 2006، وفي عام 2010، وفي عام 2014، وفي عام 2018)، وتعرضت لمسار التّطور الديمقراطيّ في البحرين، وتوصيف جوانب العمليّة الانتخابيّة في كلّ فترة، واكتشاف مدى تمتّع الانتخابات البحرينيّة النّيابيّة والبلديّة خلال تلك الانتخابات بالشّروط الواجب توافرها؛ لكي تكون معبّرة حقيقة عن مسار التّحول الديمقراطيّ.

ما يميز هذه الدّراسة عن الدّراسات السّابقة

تعرّف أهمّ التّشريعات الّتي ساعدت على تشجيع مشاركة المرأة البحرينيّة في الانتخابات النّيابيّة، وأثر الإصلاحات الّتي أدخلت في التّشريعات، إبان عهد الملك حمد بن عيسى آل خليفة، في تعزيز موقع المرأة البحرينيّة في الحياة السّياسيّة عامة، وفي حياة المجالس النّيابيّة البحرينيّة خاصة.

تناولت الدّراسة المؤسسات، ودورها في مشاركة المرأة البحرينيّة في الانتخابات النّيابيّة، كما تناولت العوامل المؤثّرة في مشاركة المرأة البحرينيّة.

منهجيّة الدّراسة

اعتمدت هذه الدّراسة على منهجين، هما: أولًا: المنهج الوصفيّ التّحليليّ، وتمثل في وصف الإصلاح السّياسيّ الّذي طرأ على التّشريعات الّتي تضمّنت الحياة النّيابيّة في البحرين، ووصف مشاركة المرأة البحرينيّة في الانتخابات النّيابيّة، وتحليل تلك المشاركة وفق الأرقام الّتي تحصّلت عليها في الانتخابات الّتي جرت خلال (2002 - 2018)؛ ثانيًا: المنهج المقارن؛ وذلك للوقوف على مشاركة المرأة البحرينيّة في الحياة النّيابيّة، ومقارنة نتائج مشاركتها، وتمثيلها في الانتخابات النّيابيّة الّتي حصلت خلال (2002-2018).

المبحث الأول: الإصلاح السّياسّي من منظوره التّشريعيّ والمشاركة السّياسيّة للمرأة البحرينيّة

إنّ مشاركة المرأة البحرينيّة في الحياة السّياسيّة من القضايا المهمّة الّتي حظيت بالاهتمام؛ وذلك لحداثة مشاركتها في الحياة السّياسيّة في البحرين، والأخيرة من الدّول العربيّة الحاصلة على استقلالها من بريطانيا؛ واستقلالها جاء في بداية السّبعينيّات، وقد كان همّ القيادة في البحرين في ذلك الوقت بناء الدولة على الصّعيد الدّاخلي من خلال تشريعات تنظّم الحياة السّياسيّة، وتكرّس الديمقراطيّة خلال انتخابات تلبّي طموحات الشّعب، ومنها: انتخابات المجلس التأسيسيّ الّذي أقرّ دستور البحرين في عام 1973، وانتخابات المجلس الوطنيّ في عام 1975 كسلطة تشريعيّة، الّذي عطّل العمل به طويلًا، وحلّ محلّه مجلس الشّورى في التّسعينيّات، وأخذ مجلس الشّورى صفة التّعيين لأعضائه.

وانتقلت البحرين بعد تلك المرحلة إلى مرحلة أخرى وهي مرحلة حكم الملك حمد بن عيسى آل خليفة الّذي جرى في عهده إعادة النّظر في الحياة السّياسيّة في البحرين بشكل شامل، وأصدرت العديد من التّشريعات الّتي أسست لحياة سياسيّة جديدة في الدّولة البحرينيّة، وعودة الحياة النّيابيّة كما كانت عليه مع تطويرها من خلال إيجاد سلطة تشريعيّة ممثّلة في المجلس الوطنيّ الّذي ضمّ مجلس النّوّاب ومجلس الشّورى، وتمثّلت الانتخابات النّيابيّة في مجلس النّوّاب، وأعطيت المرأة البحرينيّة الحق في المشاركة السّياسيّة، وخاصة في الانتخابات النّيابيّة منذ عام 2002.

ومن ثم ينقسم هذا المبحث إلى مطلبين، هما: المطلب الأوّل، ويعرض للإصلاح السّياسيّ من منظوره التّشريعيّ وحق المشاركة السّياسيّة للمرأة البحرينيّة قبل عام 2002. المطلب الثّاني، ويعرض للإصلاح السّياسي من منظوره التّشريعيّ، وحق المشاركة السّياسيّة للمرأة البحرينيّة في عام 2002.

المطلب الأول: الإصلاح السّياسّي من منظوره التّشريعيّ، وحق المشاركة السّياسيّة للمرأة البحرينيّة قبل عام 2002

حصلت البحرين على استقلالها من بريطانيا في عام 1971، وأصدرت البحرين دستورها الأوّل في عام 1973؛ وذلك خلال ما عرف في المجلس التّأسيسي المنتخب بوساطة المواطن البحرينيّ في عام 1972. وقد سعت البحرين في بداية حياتها السّياسيّة إلى العمل من خلال أطر تشريعيّة، تمثّلت في إيجاد دستور للبلاد نصّ

على إيجاد سلطة منتخبة من قبل المواطن البحرينيّ، وتجلّى ذلك خلال انتخاب المجلس التأسيسي، الّذي أُنشِئ لإعداد دستور للدولة بناء على مرسوم قانون رقم (12) لسنة 1972، الصّادر في 20 يونيو 1972. وقد ضمّ المجلس اثنين وعشرين عضوًا، ينتخبهم الشّعب بطريق الانتخاب العامّ السّري المباشر، يكون من ضمنهم عشرة أعضاء يعيّنون بمرسوم، ويكون الوزراء أعضاء في المجلس (مرسوم قانون رقم (12) لسنة 1972)، وقد أقرّ المجلس في يوم 9 يونيو/ حزيران 1973 دستور دولة البحرين (العاطي، 2004).

وفيما يخصّ المشاركة السّياسيّة في بداية الحياة الديمقراطيّة في البحرين، نصّ الدّستور في المادّة الأولى – الفقرة الخامسة– على أن «للمواطنين حق المشاركة في الشّؤون العامّة، والتّمتّع بالحقوق السّياسيّة، بدءًا بحق الانتخاب، وذلك وفقًا لهذا الدّستور، وللشّروط والأوضاع الّتي يبيّنها القانون» (الدّستور البحرينيّ 1973)، ويعدّ المجلس الوطنيّ السّلطة التّشريعيّة في دولة البحرين وهو الممثّل للحياة النّيابيّة، ولتنظيمه صدر في 11 يوليو 1973 مرسوم بقانون رقم (10) لسنة 1973 للمجلس الوطنيّ، وقد نصّ هذا القانون في الفصل الثّاني –المادّة الرّابعة– الفقرة أ على أن «لكل مواطن بحرينيّ من الذّكور بلغ من العُمر عشرين سنة ميلاديّة كاملة حق الانتخاب» (مرسوم قانون رقم (10) لسنة 1973)، وهذا دليل على أنّ المرأة البحرينيّة لم يكن لها الحقّ في المشاركة في انتخابات المجلس الوطنيّ.

وبناء على ذلك القانون، انتخب البحرينيّون في عام 1973 أعضاء المجلس الوطني، نوّابًا للشّعب منتخبين، في حين كان يمثّل الأعضاء المعيّنون بحكم مناصبهم –وهم الوزراء – ما نسبته 26% تقريبًا من أعضاء المجلس، وعلى الرغم من تلك الانتخابات والتّقدّم في الحياة الديمقراطيّة، فإن هذه التّجربة لم تستمر طويلًا (قطيشات، 2011)، وفي عام 1975، حُلَّ المجلس الوطنيّ المنتخب الّذي ترتّب على حله تعطيل موادّ المتعلّقة بالسّلطة التّشريعيّة في الدّستور، ودمج السّلطة التّشريعيّة مع السّلطة التّنفيذيّة (عزّ العرب، 2010، 125)، ومنذ ذلك الوقت حتّى مطلع التّسعينيّات من القرن الماضي عاشت البحرين أزمة سياسيّة أثّرت في العلاقات بين النّظام الحاكم والمجتمع عامّة، والحكومة والمعارضة خاصة (القدرة، 2014، 2).

وحصلت تحوّلات جديدة طالبت الأصوات الدّيمقراطيّة بعودة الحياة النّيابيّة في عام 1991. ونسّقت العناصر الوطنيّة حينئذٍ فيما بينها، ووقّعت عريضة في عام 1992،

رفعت إلى الأمير، وطالبت فيها بإعادة الحياة الديمقراطيّة، وقد شاركت عناصر نسائيّة قليلة تنتمي إلى بعض الجمعيّات المهنيّة في التّوقيع على العريضة، وفي 5 ديسمبر 1992، أعلنت الحكومة إنشاء مجلس الشّورى لأوّل مرّة في البحرين، واختيرَ أعضاؤه بالتّعيين، وليس عن طريق الانتخاب، ولم يكن للمرأة نصيب فيه (الدوي، 2014، 154).

ومن خلال استعراضنا لما سبق حول نشوء الحياة السّياسيّة في البحرين نجد أنّ المرأة البحرينية قبل عام 2002، لم تعطَ الحق في مشاركتها في الحياة السّياسيّة بشكل عامّ؛ الأمر الّذي استمرّ أيضًا على ما هو عليه بما يخصّ مشاركة المرأة البحرينيّة في الحياة النّيابيّة في انتخابات المجلس الوطنيّ، وفي تعيينات مجلس الشّورى فيما بعد.

المطلب الثّانيّ: الإصلاح السّياسيّ من منظوره التّشريعيّ، وحق المشاركة السّياسيّة للمرأة البحرينيّة في عام 2002

تولّى الملك حمد بن عيسى آل خليفة الحكم في مارس عام 1999 (عبد اللّه، والغباشي، 2018، 226)، وفي عهده أُجري العديد من الإصلاحات السّياسيّة على التّشريعات النّاظمة للحياة السّياسيّة، ولا سيما ما يتعلّق بحقّ المشاركة السّياسيّة للمرأة البحرينيّة، الّتي كان من دورها تشجيع مشاركة المرأة في الحياة السّياسيّة، ومشاركتها في انتخابات مجلس النّوّاب البحرينيّ ابتداءً من انتخابات عام 2002.

وجاء حق المشاركة السياسية للمرأة في سياق المشروع الإصلاحيّ الّذي بلوره الملك حمد بن عيسى آل خليفة بعد توليه السّلطة، وهو ما أعطى في ذلك الوقت مؤشّرًا دلّ على أن حيويّة تجديد النّخبة في أي نظام سياسيّ شرط لازم لتفعيل عمليّة التّحوّل الديمقراطيّ (عزّ العرب، 2010، 121)، وقد أولى المشروع الإصلاحيّ لملك البحرين اهتمامه بالمرأة البحرينيّة، فأقرّ لها بالحقوق السّياسيّة، شأنها في ذلك شأن الرجل تأسيسًا على مبدأ المساواة، هذا المبدأ الّذي أقرّه ميثاق العمل الوطنيّ، والدّستور البحرينيّ، وقانون مباشرة الحقوق السّياسيّة، وبصفة عامّة سائر القوانين ذات الصّلة بهذه الحقوق (شيحا، 2010، 1)، وهنا يحسن أن نشير إلى أنّ ميثاق العمل الوطنّي حظي بموافقة 99% من الشّعب (فضلي، 2017، 220)، وقد صدر ميثاق العمل الوطنيّ في 16 فبراير 2001، بأمر أميري رقم (17) لسنة 2001، وجرى على هذا الميثاق استفتاء شارك الشعب فيه، وحظي بالموافقة في يومي 14 و15 من فبراير سنة 2001 (المجموعة التّشريعيّة، 2014).

وقد جاء الفصل الخامس من الميثاق متعلّقًا بالحياة النّيابيّة، وتناول الدّيمقراطيّة المباشرة منذ أن حمل آل خليفة مسؤولية الحكم، خلال التّشاور المستمرّ بين الحاكم وشعبه، ومن ثمّ إيجاد المجلس الوطنيّ المنتخب مع بداية نشوء الحياة السّياسيّة في البحرين، تلاه فيما بعد مجلس الشّورى، ودعا الميثاق إلى إيجاد نظام المجلسين أسوة ببعض الدّول الدّيمقراطية؛ أي إيجاد مجلس منتخب من الشّعب، وآخر يكون بالتعيين (المجموعة التّشريعيّة، 2014، 26-27).

أمّا الدّستور البحرينيّ المُعدّل في 14 فبراير 2002، فقد نصّت المادّة الأولى، الفقرة ه على أن «للمواطنين، رجالًا ونساءً، حق المشاركة في الشّؤون العامّة والتّمتع بالحقوق السّياسيّة، بما فيها حق الانتخاب والتّرشح، وذلك وفقًا لهذا الدّستور، وللشّروط والأوضاع الّتي يبيّنها القانون. ولا يجوز أن يحرم أحد المواطنين من حقّ الانتخاب أو التّرشح إلّا وفقًا للقانون «(المجموعة التّشريعيّة، 2014، 37)، وتناول الفصل الثّالث السّلطة التّشريعيّة الّتي تتمثّل في المجلس الوطنيّ، ونصّت المادّة51 منه على أنه «يتألّف المجلس الوطنيّ من مجلسين: مجلس الشّورى، ومجلس النواب» (المجموعة التّشريعيّة، 2014، 53)، وجاء هذا بناءً على ما ورد في ميثاق العمل الوطنيّ؛ أي إيجاد نظام المجلسين.

وبعد ذلك صدر مرسوم بقانون رقم (14) لسنة 2002 بشأن مباشرة الحقوق السّياسيّة في 3 يوليو 2002، وقد ورد في الفصل الأوّل منه، الحقوق السّياسيّة ومباشرتها، وجاء في المادّة الأولى، «يتمتع المواطنون - رجالًا ونساءً- بمباشرة الحقوق السّياسيّة هي: أولًا إبداء الرأي في كلّ استفتاء يجري طبقًا لأحكام الدّستور، ثانيًا: انتخاب أعضاء مجلس النّوّاب» (مرسوم قانون (14) لسنة 2002).

ونُلاحظ مما سبق أنّ وضع المرأة البحرينيّة قد حظي بالاهتمام من خلال إعطائها حقوقها السّياسيّة الّتي نصّ عليها دستور عام 2002 و قانون مباشرة الحقوق السّياسيّة لعام 2002، ونص كُلٌ من الدّستور، وقانون الحقوق السّياسيّة على إعطاء المرأة حق المشاركة السّياسيّة، والمشاركة في الانتخابات النّيابيّة البحرينيّة ترشّحًا وتصويتًا، إضافة إلى ذلك حقها في الاستفتاء.

المبحث الثّاني: الإصلاح السّياسيّ من منظوره التّشريعيّ ومشاركة المرأة البحرينيّة في الانتخابات النّيابيّة (2002-2018)

مرّت البحرين في الإصلاح السّياسيّ نحو المُضي في تدعيم الدّيمقراطيّة،

وترسيخها بالشّكل المناسب للمجتمع البحرينيّ، وبما يتناسب مع الأوضاع الّتي وصلت إليها المشاركة السّياسيّة، وتوسعها في باقي الدّول وخاصّة في المنطقة العربيّة، وقد أولت مملكة البحرين أهميّة كبيرة مُدعمّة بقرارات سياديّة من قبل نظام الحكم للرّقيّ في التّشريعات الّتي تخصّ مشاركة المرأة البحرينيّة في الحياة السّياسيّة عامة، وفي الحياة النّيابيّة على وجه الخصوص.

وقد عرفت مملكة البحرين انفتاحًا كبيرًا على مستوى الحقوق والواجبات؛ إذ أصبحت المرأة من صُنّاع القرار، وهي تشاطر الرجل في بناء الدّولة على الصُّعد كلّها، ووسّعت الحكومة الدّائرة الّتي كانت المرأة تشغلها حتى بلغ الأمر أن تكون نائبًا في البرلمان (سلمان، 2008، 62)، ودخلت المرأة البحرينيّة المنافسة في الحياة السّياسيّة خلال مشاركتها في الانتخابات النّيابيّة ترشحًا وتصويتًا منذ انتخابات عام 2002، ولأول مرّة في تاريخ البحرين السّياسيّ.

وقد أجرت الدّولة البحرينيّة منذ عودة الحياة النّيابيّة خمسة انتخابات نيابيّة في الأعوام 2002، و2006، و2010، و2014، و2018 (Al-Tarawneh, 2020, 691)، وحظيت هذه الانتخابات بالعديد من الدّراسات الّتي ركّزت بشكل كبير على وصفها من الجوانب كافة؛ لكن دون أن تخصص للمرأة دراسة معمّقة؛ لذلك جاءت هذه الدّراسة من أجل هذا الهدف الرئيس.

وفي هذا المبحث كُشِف النّقاب عن مشاركة المرأة البحرينيّة في الانتخابات النّيابيّة، وآثر الباحث أن يبني هذا المبحث على مطلبين: المطلب الأول تناول الطابع العام لمشاركة المرأة البحرينيّة في الانتخابات النّيابيّة، والمطلب الثّاني قدّم تحليلًا لنتائج مشاركة المرأة البحرينيّة، وتمثيلها في الانتخابات النّيابيّة.

المطلب الأوّل: الطّابع العامّ لمشاركة المرأة البحرينيّة في الانتخابات النّيابيّة

1 - مشاركة المرأة البحرينيّة في الانتخابات النّيابيّة لعام 2002

تُعَدُّ تجربة الانتخابات النّيابيّة لعام 2002 التجربة الأولى في عهد الملك حمد بن عيسى آل خليفة؛ وذلك بعد استئناف الحياة النّيابيّة في البحرين؛ وكذلك الأمر تُعَدَّ التّجربة الأولى لمشاركة المرأة البحرينيّة (الدوي، 2018، 27)، في الحياة النّيابيّة بعد إعطائها ذلك الحقّ عقب إطلاق المشروع الإصلاحيّ للملك، الّذي جاء خلال ميثاق العمل الوطنيّ، والدّستور البحرينيّ، وقانون مباشرة الحقوق السّياسيّة،

كما أنشىء ما يُعرف بالمجلس الأعلى للمرأة في البحرين في الثّاني والعشرين من أغسطس 2001، ويعنى هذا المجلس بدوره بشؤون المرأة السّياسيّة (الموقع الإلكتروني للمجلس الأعلى للمرأة).

وبعد ذلك، جرت انتخابات مجلس النّوّاب البحرينيّ في عام 2002، وقد اتّسمت هذه الانتخابات بالعديد من السّمات الّتي فرضت عليها طابع التّفرد، وذلك لأكثر من سبب، منها: أنّها أرست القواعد الجديدة لممارسة العمل السّياسيّ في دولة البحرين، وأسهمت في وضع اللّبنات الأولى للبناء الدّستوري والقانونيّ للدّولة، وفتحت آفاق المشاركة الشّعبيّة في عمليّة صنع القرار عبر أطر منظّمة ومحددة (شرعيّة وقانونيّة)، وبلغ عدد المتقدمين للتّرشح لعضويّة مجلس النّوّاب 191 مرشحًا ومرشحة (شحات، 2018)، وبلغ عدد المرشّحات في هذه الانتخابات، ثماني سيّدات (الدوي، 2018، 27)، نجحت ثنتان منهنّ في الجولة الأولى، ودخلتا الجولة الثّانية الّتي شملت 21 مقعدًا من أصل 40 مقعدًا (سليمان، 2006، 237)، غير أن المرأة البحرينيّة لم تحصل على مقاعد في مجلس النّوّاب في هذه الانتخابات.

وينظر هنا على أنّه، على الرغم من خسارة المرأة البحرينيّة في التّأهل لمجلس النّوّاب فإنّها اكتسبت تجربة لا بأس بها من المؤكد أنّها مهّدت لوجود نسائيّ في التّجارب الخاصة بالانتخابات البرلمانية القادمة، ولا سيّما إذا ساندتها جمعيّات سياسيّة ذات ثقل جماهيريّ، ويمكن القول : إنّه على الرغم من عدم فوز المرأة بأيّ مقعد في البرلمان، فإنّه يمكن القول: إنّ المرأة البحرينيّة قد حققت سبقًا تاريخيًا بمشاركتها في الانتخابات النّيابيّة، كما أنّ مشاركتها تُعدُّ حدثًا خليجيًا فريدًا؛ إذ تعدّ المشاركة الأولى للمرأة الخليجيّة (ترشيحًا وتصويتًا) في الانتخابات النّيابيّة (معهد البحرين للتّنمية السّياسيّة، 2015، 69).

2 - مشاركة المرأة البحرينيّة في الانتخابات النّيابيّة لعام 2006

صدر في 6 يونيو 2005 مرسوم بقانون رقم (39) لسنة 2005 بإنشاء وتنظيم معهد البحرين للتّنمية السّياسيّة، ويُعنى هذا المعهد بكل ما يتعلّق بالدّيمقراطيّة في البحرين (الموقع اللكتروني لمعهد البحرين للتّنمية السّياسيّة)، كما صدر قانون الجمعيّات السّياسيّة رقم (26) لسنة 2005 (شحات، 2018)، وفي ظلّ هذه الأحداث جرت انتخابات مجلس النّوّاب البحرينيّ لعام 2006، وهي الانتخابات الثّانية بعد عودة الحياة النّيابيّة في عهد الملك حمد بن عيسى آل خليفة.

وقد تنافس في هذه الانتخابات 207 مرشّحين (شحات، 2018)، منهم 18 مرشّحة، وفازت امرأة واحدة (الدوي، 2014، 160)، هي : لطيفة القعود، وكان فوزها بالتّزكية بعد انسحاب المرشحين المنافسين لها في دائرة حوار (إبراهيم، 2014)، ونُلاحظ من نتائج هذه الانتخابات أنّها شهدت أوّل تمثيل للمرأة البحرينيّة في مجلس النّوّاب البحرينيّ، بعد عدم حصولها على مقاعد في مجلس النّوّاب البحرينيّ في عام 2002؛ كونه يمثل أوّل تجربة بعد عودة الحياة النّيابيّة في مملكة البحرين.

3 - مشاركة المرأة البحرينيّة في الانتخابات النّيابيّة لعام 2010

لم يسبق الانتخابات النّيابيّة الّتي جرت في عام 2010 أيّ حدث إصلاحيّ في النّظام السّياسيّ البحرينيّ ما عدا الّذي جرى قبل انتخابات عامي 2002 و 2006، وترشّحت 9 سيدات في الانتخابات لمجلس النّوّاب البحرينيّ لعام 2010، من إجمالي المترشّحين البالغ عددهم 149 مرشحًا (فيّاض، 2019، 31)، وحصلت المرأة في هذه الانتخابات على 4 مقاعد نيابيّة (فيّاض، 2019).

4 - مشاركة المرأة البحرينيّة في الانتخابات النّيابيّة لعام 2014

تُعدّ الدّورة الانتخابيّة لعام 2014، الدّورة الرّابعة بعد انتخابات 2002، و2006، و2010، وهي الانتخابات الّتي اكتسبت أهميّتها؛ كونها أوّل عمليّة اقتراع تعقد بعد احتجاجات المعارضة عام 2011، وتحشُّد جمعية الوفاق بصورة غير مسبوقة من أجل مقاطعتها؛ باعتبارها استفتاءً على شرعيّة التيار السّياسيّ للجمعيّة وشعبيّته (السّنوار، 2014).

وفي هذه الانتخابات زِيدَ عدد المرشّحات، بشكل كبير عن الانتخابات الّتي جرت في الأعوام 2002، و2006، و2010؛ إذ بلغ عدد المترشّحات من المرأة البحرينيّة 22 مترشّحة من إجمالي عدد المترشّحين للمجلس النّيابيّ البالغ عددهم 297 مرشحًا (الدّوي، 2018، 29)، وحصلت المرأة على ثلاثة مقاعد وكانت أغلب المقاعد الّتي تحصّلت عليها من المحافظة الشّماليّة (فيّاض، 2019).

5 - مشاركة المرأة البحرينيّة في الانتخابات النّيابيّة لعام 2018

حققت المرأة البحرينيّة نتائج غير مسبوقة في تاريخها السّياسيّ في انتخابات عام 2018، سواء كان ذلك على مستوى عدد المترشّحات الذي بلغ 39 مترشّحة من أصل 293 مترشّحًا للانتخابات النّيابيّة، أو على مستوى عدد الفائزات بمقاعد المجلس النّيابيّ الّذي وصل إلى 6 مقاعد حازتها المرأة البحرينيّة (الجبالي، 2018).

وقد وجد البعض أنّ انتخابات عام 2018، شهدت ظهورًا قويًا للعديد من المؤسسات الحكوميّة، وغير الحكوميّة في دعم المرأة في الانتخابات النّيابيّة؛ مثل: المجلس الأعلى للمرأة، ومعهد البحرين للتّنمية السّياسيّة، وانعكس ذلك بقوّة على استحواذ المرأة على ستة مقاعد نيابية؛ ليكون هذا المجلس هو الأكبر في تاريخ البحرين من حيث مقاعد النساء في المجلس النّيابيّ (فيّاض، 2019).

ونعرض فيما يلي عددًا من التّقييمات للإصلاح السّياسيّ الّذي حصل في البحرين، وأثره على مشاركة المرأة في الانتخابات النّيابيّة:

1 – إنّ الإصلاح التّشريعيّ الّذي جرى في بداية حكم الملك حمد بن عيسى آل خليفة ساعد المرأة على إعطائها الحق في الدخول إلى المنافسة في الانتخابات جنبًا إلى جنب مع الرَّجل.

2 – عدم فوز المرأة في أي مقعد في انتخابات عام 2002، وحصولها على مقعد واحد بالتّزكية في انتخابات عام 2006، يوصلنا إلى أمر، مفاده أنّ المرأة في تلك الفترة واجهتها معوقات أدّت إلى عدم حصولها على مقاعد على الرّغم من ترشح 18 امرأة لانتخابات عام 2006، ومن أهمّ هذه المعوقات (المجتمع)، وعدم التصويت للمرأة؛ للوصول بها إلى التمثيل في مجلس النّوّاب البحرينيّ.

3 – على الرّغم من إنشاء المجلس الأعلى للمرأة في عام 2001، وإنشاء معهد البحرين للتّنمية السّياسيّة في عام 2005، وصدور قانون الجمعيّات السّياسيّة في عام 2005، لم يتم تعزيز وجود المرأة في مجلس النّوّاب البحرينيّ. وتجدر الإشارة إلى أن نشوء ما سبق كان قبل فترة وجيزة من إجراء انتخابات 2002 و2006.

4 – تراجع عدد المترشّحات في انتخابات عام 2010، لعله كان بسبب الإحباط العامّ الّذي أصاب المرأة البحرينيّة بعد نتائج انتخابات عامي 2002 و2006، وعلى الرّغم من ذلك حصّلت المرأة على 4 مقاعد في انتخابات عام 2010.

5 – في انتخابات 2014 و2018 زاد عدد المترشّحات من 22 مترشّحة في 2014 إلى 39 مترشّحة في انتخابات 2018، ويرجع هذا -برأينا- إلى الدّور الّذي لعبه كلٌّ من المجلس الأعلى للمرأة، ومعهد البحرين للتّنمية السّياسيّة في دعم المرأة في الانتخابات، وهو ما سنتطرق له تفصيلًا في المبحث الثالث من هذه الدّراسة.

المطلب الثّاني: تحليل نتائج مشاركة المرأة البحرينيّة، وتمثيلها في الانتخابات النّيابيّة

عزز النّظام السّياسيّ في البحرين إبان عهد الملك حمد، الحياة السّياسيّة بشكل كبير من خلال المشروع الإصلاحيّ، الّذي كان له دور في التمهيد لبداية فترة جديدة في الحياة السّياسيّة وتطور وسنّ تشريعات يكون لها الدور الكبير في المشاركة السّياسيّة، ولاسيما مشاركة المرأة البحرينيّة في الانتخابات النّيابيّة. ويعرض جدول1 نسبة عدد المصوّتين من إجمالي النّاخبين في الانتخابات النّيابيّة في البحرين، مع التّركيز على أوّل انتخابات جرت في عام 2002، وأعلى نسبة وأدناها لعدد المصوّتين من إجمالي النّاخبين.

جدول 1

نسبة عدد المصوّتين من إجمالي النّاخبين في المملكة خلال (2002–2018)

الرّقم	الانتخابات	نسبة عدد المصوّتين من إجمالي النّاخبين
1	2002	%53.5
2	2006	%73.6
3	2010	%67.7
4	2014	%49.9
5	2018	%66.3

المصدر: (فيّاض، 2019، 44) (تصميم الباحث).

نُلاحظ من جدول 1، أنّ نِسب التّصويت في الانتخابات النّيابيّة في البحرين كانت متقاربة بعضها من بعض؛ إذ كانت في أوّل انتخابات في عام 2002 مع عودة الحياة النّيابيّة إلى طبيعتها، ومع حزمة الإصلاحات الّتي جرت في البحرين 53.5%، وترى الدّراسة أنّها نسبة جيدة خاصة في ظلّ الظّروف السّياسيّة الّتي كانت سائدة في البحرين، ومن هذه الظّروف: أنّ المجتمع قد عاد إلى ممارسة هذا الحق بعد سنوات عديدة من الانقطاع الطّويل عنه، وفي انتخابات عام 2014 سُجلت أدنى نسبة مشاركة، وبلغت 49.9%، وكانت أعلى نسبة في انتخابات عام 2006، وبلغت 73.6 %، وسبب ذلك أنّ هذه الانتخابات لم تشهد مقاطعة كبيرة، خاصة من قبل الجمعيّات

السّياسيّة الّتي صدر لها قانون رسميًّا في عام 2005؛ إضافة إلى ذلك أنّ انتخابات عام 2006 كانت الانتخابات الثّانية الّتي مارسها المواطن البحرينيّ بعد ممارسته لانتخابات عام 2002. وفي جدول 2 مقارنة لتطوّر مشاركة الذّكور ومشاركة الإناث في الانتخابات النّيابيّة في البحرين.

جدول 2

التّطوّر النّوعيّ للمشاركة الانتخابيّة خلال (2002-2018)

الرقم	الانتخابات	التّطوّر النّوعيّ لمشاركة الذّكور	التّطوّر النّوعيّ لمشاركة الإناث
1	2002	%52.3	%47.7
2	2006	%49.8	%50.2
3	2010	%49	%51
4	2014	%53.59	%46.4
5	2018	52.4%	%47.6

المصدر: (فيّاض، 2019، 49) (تصميم: الباحث).

نُلاحظ من جدول 2، أنّ نسبة المشاركة النّسائيّة في الانتخابات متقاربة بشكل كبير مع نسب المشاركة الذّكوريّة، بل إنّ نسبة المشاركة النّسائيّة فاقت نسبة الرّجال في انتخابات عامي 2006، و2010، في حين استحوذ الرّجال على النّسبة الكبرى في انتخابات 2002، و2014، و2018، كما يُعدُّ تقارب هذه النّسب مؤشّرًا على وعي المرأة السّياسيّ بحقوقها، وحرصها على أن يشكّل سلوكها التّصويتي ثقلًا واضحًا في العمليّة الانتخابيّة (فيّاض، 2019).

ويعرض جدول 3 لعدد المترشّحين وعدد المترشّحات في الانتخابات النّيابيّة الّتي جرت في مملكة البحرين خلال الفترة (2002-2018)، ونسبة ترشّح المرأة إلى نسبة ترشّح الرّجل.

جدول3

مشاركة المرأة البحرينيّة في الانتخابات النّيابيّة خلال (2002-2018)

الرقم	الانتخابات	عدد المترشّحين	عدد المترشّحات	نسبة ترشح المرأة إلى عدد المترشّحين من الرّجال
1	2002	183	8	%4.37
2	2006	189	18	%9.5
3	2010	140	9	%6.4
4	2014	275	22	%8
5	2018	254	39	%15.3

المصدر: (تحليل الباحث بناء على المعلومات السّابقة) (تصميم: الباحث).

نُلاحظ من جدول 3، أن هناك فروقًا كبيرة بين عدد المترشّحات مقابل عدد المترشّحين في الانتخابات النّيابيّة خلال (2002-2018)، وسَجّلت المرأة في انتخابات عام 2002 أدنى رقم في عدد المترشّحات، وصل إلى 8 مترشحات، بنسبة 4.37% من عدد المترشّحين، وقد وصل عدد المترشّحات في انتخابات عام 2018 إلى 39 مترشّحة، بنسبة 15.3% من إجمالي عدد المترشّحين، وفي انتخابات عام 2006 كان عدد المترشّحات أعلى من عدد المترشّحات في انتخابات عام 2002، ويمكن أن نرجع سبب ذلك إلى أنّ المرأة شعرت بأهميّة مشاركتها في الانتخابات على الرغم من المعوقات الاجتماعيّة الّتي واجهتها في انتخابات عام 2002، وبالعموم شهدت انتخابات عامي 2014، و 2018، تطوّرًا كبيرًا في عدد المترشّحات، وهذا دليل على زيادة اهتمام المرأة البحرينيّة بالمشاركة في الانتخابات النّيابيّة، ومنافستها بشكل مباشر على أن يكون لها ثقل في مجلس النّوّاب، من أجل أن تشارك في صنع القرار داخل النّظام السّياسيّ البحرينيّ.

إضافة إلى ذلك، وجد البعض أنّ المستوى العلميّ للمرأة البحرينيّة يؤهّلها بجدارة لممارسة حقوقها السّياسيّة من خلال المشاركة في صنع القرار، سواء على مستوى الوزارة أو عضويّة المجالس البلديّة أو العضويّة في المجالس التّشريعيّة بالانتخاب في مجلس النّوّاب، والتّعيين في مجلس الشّورى (الدّوي، 2018، 30)، وفي

جدول4 سنقف على تمثيل المرأة البحرينيّة في الانتخابات النّيابيّة خلال (2002-2018)، مقابل العدد الإجمالي لمقاعد مجلس النواب.

جدول 4

تمثيل المرأة البحرينيّة في مجلس النّوّاب خلال (2002-2018)

الرّقم	الانتخابات	عدد مقاعد مجلس النّوّاب	عدد الفائزات	نسبة تمثيل المرأة إلى مجموع مقاعد مجلس النّوّاب
1	2002	40	0	%0
2	2006	40	1	%2.5
3	2010	40	4	%10
4	2014	40	3	%7.5
5	2018	40	6	%15

المصدر: (تحليل الباحث بناء على المعلومات السّابقة) (تصميم: الباحث).

نُلاحظ من جدول 4 أنّ عدد مقاعد مجلس النّوّاب البحرينيّ منذ عام 2002 لم تقل عن أربعين مقعدًا ولم تزد عليها، وبهذا الشأن نُلاحظ من خلال جدول4 أيضًا أنّ تمثيل المرأة كان قليلًا جدًّا مقابل عدد مقاعد مجلس النّوّاب البالغة 40 مقعدًا، خاصة أنّ المرأة لم تحصل على أي مقعد في مجلس عام 2002، ويرجع سبب ذلك إلى ما يأتي:

1 - عودة الحياة النّيابيّة في البحرين، بعدما كانت موقوفة منذ زمان بعيد، وبخاصة قبل عام 2002.

2 - أثّرت العوامل الاجتماعيّة سلبًا في عدم حصول المرأة البحرينيّة على أي مقعد في مجلس عام 2002.

3 - أنّ مشاركة المرأة البحرينيّة في الانتخابات النّيابيّة تعدّ جديدة من نوعها، خاصة بعدما نصّ الدستور البحريني على حق مشاركة المرأة إلى جانب الرّجل، بالإضافة إلى ذلك نصّ قانون مباشرة الحقوق السّياسيّة على ذلك، بعدما كان غير مسموح لها بالمشاركة.

ومـن ناحيـة أخـرى نلاحـظ مـن جـدول4 أيضـاً أنّ أعلـى تمثيـل للمـرأة البحرينيّـة فـي مجلس النّـوّاب البحرينـيّ منذ عـام 2002 كانـت فـي عـام 2018، وبلـغ 6 مقاعـد؛ أي بنسـبة 15% مـن إجمالـي عـدد مقاعـد مجلس النّـوّاب.

وبهـذا الشـأن، علقـت هالـة الأنصـاريّ الأميـن العـام للمجلس الأعلـى للمـرأة البحرينيّـة، بـأنّ عـدد السّـيدات فـي المجلس ارتفـع بنسـبة 100% فـي المجلس الجديـد ممـا كان عليـه الوضـع فـي المجلـس السـابق، وقالـت الأنصـاري: إنّ هنـاك تزايـدًا مطّـردًا منـذ عـام 2002 فـي نسـب مسـتوى مشـاركة المـرأة البحرينيّـة، معّزيـة ذلـك إلـى حجـم الوعـي والحضـور للمـرأة، سـواء فـي القطـاع العـام أو القطـاع الخـاص، وهـذا بـدوره انعكس علـى حضورهـا، ومشـاركتها فـي السّـلطة التّشـريعيّة، وتابعـت: «هنـاك تغييـر فـي المـزاج العـام؛ لـذا نشـهد تحـولًا خصوصًـا فـي الأصـوات الّتـي تحصّلـت عليهـا المـرأة، فبعـض السّـيّدات تحصّلـت علـى 5000 صـوت، فهـي تضاهـي أقـوى المرشّـحين»، وعَدّت الأنصـاري حصـول المـرأة علـى نسـبة 15% مـن مقاعـد مجلـس النّـوّاب إكمـالًا لصـورة المـرأة البحرينيّـة الّتـي بـدأت تعليمهـا فـي عـام 1899، وحضورهـا البـارز فـي المشـهد العـام، وفـي سـوق العمـل (السّـهيميّ، 2018).

المبحث الثّالث: المحددات الدّاخليّة ومشاركة المرأة البحرينيّة في الانتخابات النّيابيّة

فـي المبحـث الثّانـي مـن المطلـب الأوّل عرضنـا الطّابـع العـام لمشـاركة المـرأة البحرينيّـة فـي الانتخابـات النّيابيّـة، وخـلال الاسـتعراض أشـرنا إلـى بعـض الأحـداث الّتـي جـرت قبـل انتخابـات عامـي 2002 و2006؛ إذ أنشـئ المجلـس الأعلـى للمـرأة قبـل انتخابـات عـام 2002، وأنشـئ معهـد البحريـن للتّنميـة السّياسـيّة، وصـدر قانـون الجمعيّـات السّياسّـية قبـل انتخابـات عـام 2006، وبهـذا الصّـدد سـنتناول المحـددات الدّاخليّـة فـي البحريـن خـلال عـرض دور كلّ مؤسسـة مـن هـذه المؤسسـات فـي مشـاركة المـرأة البحرينيّـة فـي الانتخابـات النّيابيّـة، كمـا سـنعرض للعوامـل المختلفـة، وأثرهـا فـي مشـاركة المـرأة البحرينيّـة فـي الانتخابـات النّيابيّـة ومن هـذه العوامل: (العامل السّياسـيّ، والعامـل الاجتماعـيّ والثّقافـيّ، والعامـل الاقتصـاديّ).

المطلب الأوّل: المؤسسات ودورها في مشاركة المرأة البحرينيّة في الانتخابات النّيابيّة

1 - المجلس الأعلى للمرأة

يتبع هذا المجلس الملك، وله شخصيته الاعتباريّة، ويعدّ المرجع لدى الجهات الرسّميّة جميعها فيما يتعلّق بشؤون المرأة، ويرأس المجلس الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة، ويتكوّن من عدد لا يقل عن (16) عضوًا من الشّخصيّات النّسائيّة العامّة، وذوات الخبرة في شؤون المرأة والنّشاطات المختلفة المتعلّقة بهذا الشّأن، وتكون مدة عضويتهنّ ثلاث سنين قابلة للتّجديد، ويصدر أمر ملكيّ بتعيين أعضاء المجلس، ويكون للأميرة القرار في اختيار نائبة لرئيسة المجلس؛ إذ إنّه في بدء الانتخابات في عام 2002 بدأ برنامج المشاركة السّياسيّة، وتمثّل ذلك في سلسلة الجولات والزيارات الميدانيّة الّتي قامت بها الأميرة سبيكة لمناطق البحرين كافة، وكان اللّقاء بالنساء في كُلٍّ من: (الجمعيات النّسائيّة، والمساجد، والمآتم)؛ وذلك لتوضيح أهميّة مشاركة المرأة البحرينيّة في الحياة السّياسيّة. وفي عام 2006 حرص المجلس على تضمين برنامج المشاركة السّياسيّة جملةً من البرامج التّدريبيّة الّتي تدرجت في التّوجه والمضمون وفق نضج تجربة المشاركة السّياسيّة في البحرين، وقُدمت حقيبة متكاملة من الدّعم الفنيّ والتّدريب العمليّ لكلّ امرأة أبدت الرّغبة في المشاركة في الحياة السّياسيّة ضمن برنامج متكامل للتّمكين السّياسيّ تحت شعار «معًا نبني الوطن» صمم ونفذ بالتعاون مع برنامج الأمم المتّحدة الإنمائيّ، واستعدادًا لانتخابات عام 2010 قام المجلس بتطوير برنامج المشاركة السّياسيّة. واحتوى البرنامج على ثلاثة محاور رئيسة، ركّزت على «التّوعية والشّراكة والتّدريب النّوعيّ»، ونفذته كفاءات وطنيّة، وأسهم البرنامج في دعم الانتخابات التّكميليّة في عام 2011، وتمكنت ثلاث سيدات من الوصول إلى الغرفة المنتخبة، ووضع المجلس استعدادًا لانتخابات عام 2014، وبالتّعاون مع معهد البحرين للتّنمية السّياسيّة، إطارًا عامًا لبرنامج المشاركة السّياسيّة للمرأة، تضمّن عددًا من المحاور التّدريبيّة والإعلاميّة والتوعويّة، يقوم على استقطاب الخبرات الوطنيّة في التنفيذ، وقد هدف البرنامج إلى تنمية خبرات المشاركات والمشاركين ومهاراتهم (استقطب البرنامج الرّجال الدّاعمين للحملات الانتخابيّة للمرشّحات)؛ إذ صُممت المحاضرات والورش بشكل مدروس بما يضمن إكساب المشاركات الكفايات والمهارات اللازمة، وتثقيفهم بالمعلومات الأساسيّة بالعمليّة الانتخابيّة على المستوى التّشريعيّ والتّنظيميّ لإدارة حملاتهنّ الانتخابيّة (الموقع اللكتروني المجلس الأعلى للمرأة).

نُلاحظ مما سبق، أنّ المجلس الأعلى للمرأة مارس عمله انطلاقًا من انتخابات عام 2002، وهي الانتخابات الأولى بعد عودة الحياة النّيابيّة في البحرين إلى طبيعتها؛ لكن لم تظفر المرأة في أي مقعد في مجلس النّوّاب البحرينيّ، ويرجع سبب ذلك -في ظنيّ- إلى أنّ نشأة المجلس كانت حديثة العهد؛ الأمر الّذي لم يمكّنه من النّهوض بالمرأة، ومشاركتها في الفترة القليلة الّتي امتدت من تاريخ النّشأة إلى تاريخ حدوث الانتخابات، والأمر الآخر أن المجتمع البحرينيّ لم يكن يتقبّل مشاركة المرأة على الصّعيد السّياسيّ لكنها في انتخابات عام 2006 تمكّنت من الحصول على مقعد، وإن كانت حصلت عليه بالتّزكية، وبقي المجلس مرافقًا للمرأة، ومشاركتها في الانتخابات النّيابيّة.

2 - معهد البحرين للتّنمية السّياسيّة

بحسب المادّة الأولى من المرسوم الّذي أنشأ المعهد؛ فإن المعهد يلحق بمجلس الشّورى، وقد احتوى المرسوم على 16 مادة، تضمنت وصف المعهد، وأهدافه، والمهام والصلاحيّات لتحقيق أغراضه، بالإضافة إلى العديد من الأمور المتعلّقة بعمله (الموقع الإلكتروني لمعهد البحرين للتنمية السّياسيّة).

وأقام المعهد العديد من النّدوات، وورش العمل والدورات الخاصّة بالمرأة، منها (معهد البحرين للتّنمية السّياسيّة، 2015):

أوّلًا: النّدوات

- ندوة المرأة والمشاركة السّياسيّة 2008.
- ندوة الحقوق السّياسيّة للمرأة 2008.
- ندوة النّهوض بالمرأة أم نهوض المرأة بين مبدأ المساواة ومبدأ العدالة والإنصاف - 13 أبريل 2010.
- ندوة المرأة الخليجيّة والمشاركة السّياسيّة 28 أغسطس 2010.
- ندوة معيقات المشاركة الانتخابيّة للمرأة 12 مارس 2014.

ثانيًا: أمثلة على ورش العمل والدورات

- اللقاء الحواري: تفعيل الدّور الإيجابيّ للإعلام، وكسب تأثيره في دعم مشاركة المرأة - 21 يونيو 2011.

- اللقاء الحواري: تجربة المرأة البحرينيّة في انتخابات 2010: التّحديات والفرص -27 يونيو 2011.
- ورشة عمل حول دور المرأة في صنع وتنفيذ القرار السّياسيّ - 9 أكتوبر 2012.
- ورشة عمل المرأة البحرينيّة والمشاركة السّياسيّة - 11 نوفمبر 2012.
- عمل حول المشاركة السّياسيّة للمرأة في ظل التّشريعات البحرينيّة - 9 مارس 2013.
- دور المرأة في صنع وتنفيذ القرار السّياسيّ - 12 مايو 2014.
- الإعلام والمرأة - الدور السياسي 8 - 9 يونيو 2014.

3 - الجمعيّات السّياسيّة

بلغ إجمالي الجمعيات السّياسيّة في مملكة البحرين 16 جمعية سياسيّة، موزّعة على مناطق المملكة كافّة، وقد أنشئت خلال الفترة بين عامي 2001 وعام 2002 إحدى عشرة جمعيّة سياسيّة، في حين أنشئت بقية الجمعيات في الفترة من عام 2005 حتى عام 2012 (فيّاض، 2019، 55).

على الرّغم من هذا العدد للجمعيّات على السّاحة السّياسيّة في البحرين، فإنّ بعضها لم يسهم في مشاركة المرأة؛ إذ وجد أنّ الجمعيّات السّياسيّة لا تعمل على تدريب النّساء كمترشّحات للانتخابات البلديّة و البرلمانيّة؛ فالكثير من عضوات هذه الجمعيّات يكون وجودهنّ في الجمعيات عناصر مساندة لنشاطات هذه الجمعيّات وفعّالياتها؛ مما يؤديّ إلى أنّ العنصر النّسائيّ فيها يؤدي دوره بين جدران هذه الجمعيّات (الغسرة، 2012)؛ أي لا يكون للمرأة دور فعّال في الحياة السّياسيّة خارج نطاق الجمعيّات، وبشكل خاص في الحياة النّيابيّة.

ومن خلال تتبعنا السّابق في المبحث الثّاني من هذه الدّراسة وجدنا أنّ مشاركة المرأة البحرينيّة في الانتخابات النّيابيّة بين عامي 2002 و2018، ضعيفة جدًا، ولم نجد خلال التّتبع أي حديث عن دعم الجمعيات السّياسيّة للمرأة البحرينيّة في الانتخابات النّيابيّة؛ وبهذا يكون دور الجمعيات السّياسيّة في دعم مشاركة المرأة في الانتخابات النّيابيّة ضعيفًا.

المطلب الثّاني: العوامل المختلفة، وأثرها في مشاركة المرأة البحرينيّة في الانتخابات النّيابيّة

1 - العامل السّياسيّ

كان للعامل السياسي تأثير واضح وكبير في ما يتعلّق بمشاركة المرأة البحرينيّة في الحياة السّياسيّة بشكل عام، وفي الحياة النّيابيّة خاصة، وقد ساعدت التّشريعات الّتي صدرت في عهد الملك حمد على تعزيز وجود المرأة لتتقلد مناصب وزارية، إضافة إلى ذلك على صعيد السّلطة التّشريعيّة، وحازت المرأة مقاعد في مجلس النواب، وبنسب متفاوتة، وهذا يدل على أنّ العامل السّياسيّ الّذي تمثّل في الإصلاحات التّشريعيّة ساعد المرأة البحرينيّة على الدّخول إلى جانب الرجل في العمل السّياسيّ في دولة البحرين.

أمّا عن «الكوتا»، ولا سيما «الكوتا النّسائيّة»؛ فقد دعت فعاليّات وطنيّة إلى ضرورة العمل بنظام الكوتا بتخصيص عدد من المقاعد للمرأة البحرينيّة في مجلس النّوّاب القادم، وذلك تنفيذًا لاتفاقيّة سيداو الصّادرة عن الأمم المتّحدة الّتي وقّعت عليها المملكة كإجراء مؤقّت، وكتمييز إيجابي للمرأة البحرينيّة أسوةً بعدد من الدول العربية؛ من مثل: الأردن، والسّودان، والمغرب (السّعيد، 2018)، وترى الدّراسة أنّ هذا المطلب الّذي دعت إليه الفعاليّات الوطنيّة جاء بعد ضعف تمثيل المرأة البحرينيّة مقابل تمثيل الرّجل في مجلس النّوّاب البحرينيّ خلال (2002-2018).

وفي عام 2018، أكّد متحدّثون في أعمال المؤتمر الدولي حول «دور المشاركة السّياسيّة للمرأة في تحقيق العدالة التنموية»، أنّ مملكة البحرين ليست بحاجة إلى اتّخاذ تدابير خاصة «كوتا» لضمان تمثيل النّساء البحرينيّات في المناصب العليا وهياكل صنع القرار؛ وذلك بسبب وجود الإرادة السّياسيّة لدى الملك وإيمانه بضرورة دعم المرأة، إضافة إلى برامج وخطط ومبادرات دعم المرأة البحرينيّة من قبل المجلس الأعلى للمرأة برئاسة الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة قرينة العاهل، وما يتميّز به المجتمع البحرينيّ من تقدّم وتحضّر وقدرة على استيعاب أطرافه كافّة في البناء التّنمويّ (المجلس الأعلى للمرأة، 2018).

2 - العامل الاجتماعيّ والثّقافيّ

يُعدّ العامل الاجتماعيّ من العوامل الّتي أثّرت في مشاركة المرأة البحرينيّة، وتمثيلها -على وجه الخصوص- في انتخابات مجلس النّوّاب البحرينيّ، ونسترشد في

ذلك بتتبعنا لمجريات مشاركة المرأة البحرينيّة وتمثيلها في مجلس النّوّاب، وبخاصة في انتخابات عام 2002 الّتي لم تحصل فيها المرأة على مقاعد في مجلس النّوّاب.

وعلى الرغم من التّغيرات الاجتماعيّة والثّقافيّة والسّياسيّة التي يشهدها المجتمع البحرينيّ، شأنه شأن المجتمعات العربيّة والخليجيّة الأخرى، وخاصة خلال السّنوات الأخيرة التي شهدت انفتاحًا للمجتمع على الثّقافات الأخرى العربيّة والأجنبيّة، وما صاحب هذه التّغيرات من تحوّلات في البنية الاجتماعيّة والثّقافيّة للمجتمع- فإن هذه التغيرات لم تكن بحال من الأحوال تغيّرات جذريّة، بل هناك بعض المكوّنات والعناصر التّقليديّة وبخاصة الثّقافيّة لا تزال موجودة وفعّالة ومؤثّرة، وبخاصة إذا ما تعلّق الأمر بأوضاع المرأة وأدوارها في المجتمع، ونظرة الأخير إلى المرأة، بل ظرة المرأة إلى ذاتها. هذه النظرة التّقليديّة للمرأة لا تزال تسيطر وتهيمن ليس على فكر الرّجال فقط، ولكن على فكر النّساء واتّجاهاتهنّ أيضًا؛ وهو الأمر الّذي يشكّل عقبة تحول دون حصول المرأة على حقوقها السّياسيّة جميعها (الدوي، 2013)، على الرّغم من إتاحتها لها من خلال التّشريعات الّتي صدرت في المشروع الإصلاحّي، ومن خلال ذلك نجد أنّ تصويت المجتمع للمرأة البحرينيّة لم يكن قويًّا؛ وهو ما انعكس على ضعف ترشّحها في الانتخابات، ومن ثمّ تمثيلها في مجلس النّوّاب.

ومع تولّي الملك حمد بن عيسى آل خليفة مقاليد الحكم في مارس 1999، طرح مشروعًا إصلاحيًّا حداثيّ يستند إلى ثقافة الإنسان البحرينيّ وانفتاحه، معوّلًا على قدرته في إدارة شأنه، وترسيخ أركان دولة المؤسّسات والقانون، وقد جاء ضمن محاوره تطوير جودة التّعليم في توقيت كانت فيه مسيرة التّعليم قد حققت أهدافها الكميّة، وأصبحت البحرين شبه خالية من الأميّة، وجاءت الألفيّة الثّانية، وحملت معها انطلاق الميثاق، الّذي من خلاله بدأ تنظيم تعدد الجامعات والمعاهد بالبحرين، وتأسيس أول مجلس متخصص في شؤون التّعليم العاليّ، وإصدار قانون للتّعليم، ووفق هذا المنهج امتدّت مظلّة المشروع الإصلاحيّ للملك إلى ضمانات تشريعيّة وقانونيّة تحصّنت بها الحقوق الاجتماعيّة للمرأة، وعلى رأسها «حق التّعليم»، وسياسات انعكست على ترسيخ تلك الحقوق مبدئيًّا، ومن آثار تعليم المرأة في التنمية الوطنيّة تقدّم المرأة في مجال مشاركتها السّياسيّة؛ فقد استطاعت أن تصل إلى منصب رئيس مجلس النّوّاب؛ لتكون أوّل امرأة لهذا المنصب بالاقتراع الحرّ المباشر على مستوى الوطن العربيّ، وبلغت نسبة حضورها في السّلطة التشريعيّة 19% (المجلس الأعلى للمرأة، 2019: 8-12-13).

3 - العامل الاقتصادي

يُعدّ العامل الاقتصاديّ من العوامل الّتي تؤثّر في مستوى المشاركة السّياسيّة خاصة في موضوع الانتخابات «ترشّحًا وتصويتًا»، ومن ثم يمكن لنا القول: إنّه إذا كان الوضع الاقتصادي للمجتمع مُتردّيًا فلن يكون هناك أيّ اهتمام بالمشاركة في الانتخابات الّتي تحدث في الدولة، والعكس صحيح؛ لكن مثل هذا الأمر لا يمكن إسقاطه على المجتمعات جميعها؛ وذلك من منطلق أنّ لكلّ مجتمع خصوصيّة؛ أي يكون هناك دوافع أخرى للمشاركة في الانتخابات، منها: قيام بعض أفراد المجتمع في تأييد مترشّح من أجل منافسة مترشح آخر، ليس على أساس برنامج انتخابيّ، بل على أساس قناعتهم بأن ذلك المترشح صاحب نفوذ اقتصاديّ واجتماعيّ أو يوجد بينهم وبينه صلة قرابة، وهنا لا يكون للعامل الاقتصادي أيّ تأثير في المشاركة في الانتخابات، بل تطغى المصالح الشّخصيّة على عملية التّصويت في الانتخابات الّتي تجرى في الدولة، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى -بخصوص تأثير العامل الاقتصاديّ في مشاركة المرأة البحرينيّة- فإن المرأة تحتل نسبة مهمّة في تركيب «القوى العاملة الوطنيّة»؛ إذ شكّلت 32% من النّسبة الإجماليّة في الأعوام (2010-2016 و2018). ومنها أن نسبة النّساء العاملات البحرينيّات في القطاع العامّ من إجمالي «القوى العاملة الوطنيّة» للسّنوات نفسها بلغت 18%، في حين بلغت نسبة الرّجال العاملين البحرينيين في القطاع العام من إجمالي العمالة الوطنيّة 16%، بالإضافة إلى ذلك بلغت نسبة النّساء البحرينيّات العاملات في القطاع الحكومي للسّنوات نفسها 53%. أمّا النّساء البحرينيات العاملات في القطاع الخاص؛ فقد بلغت نسبتهنّ 35%، كما شاركت المرأة البحرينيّة في النّشاطات الاقتصاديّة؛ إذ بلغت نسبة السّجلّات التّجاريّة الفرديّة النّشطة المملوكة للنّساء البحرينيّات من إجمالي السّجلّات التّجاريّة الفرديّة النّشطة للبحرينيين للسّنوات 2010-2018 نحو 43% (الحكومة الإلكترونيّة، 2020).

الخاتمة والنّتائج

الخاتمة

اهتمّت الدّولة البحرينيّة بالمشاركة السّياسيّة للمرأة البحرينيّة بشكل أساس في عهد الملك حمد بن عيسى آل خليفة خلال ما يعرف بالمشروع الإصلاحيّ للملك؛ وإصدار ميثاق العمل الوطنيّ، والدّستور البحرينيّ، وقانون مباشرة الحقوق السّياسيّة، وبناءً عليها مُنحت المرأة في البحرين حقّ المشاركة السّياسيّة، ولا سيما

في الحياة النّيابيّة منذ عام 2002، إضافة إلى ذلك، رافق مسيرة الإصلاح السّياسيّ في البحرين، العديد من الأمور، منها: إنشاء العديد من المؤسسات الّتي اهتمت بشكل كبير بالمرأة، وكان لبعضها دور انعكس على المرأة البحرينيّة في مجلس النّوّاب، كما أثّرت جملة من العوامل في مشاركة المرأة البحرينيّة، وقد اختلفت تلك العوامل بعضها عن بعض في درجة التّأثير في مشاركة المرأة البحرينيّة.

النّتائج

توصّلت الدّراسة إلى عدة نتائج، هي:

1 – تمثّل الإصلاح السياسي من منظوره التّشريعيّ في البحرين قبل عام 2002 في النّهوض بشكل تدريجيّ في الحياة السّياسيّة البحرينيّة؛ وذلك خلال إصدار الدّستور، وإجراء انتخابات أوّل مجلس منتخب من قبل المواطن البحرينيّ، وهو المجلس الوطنيّ؛ لكن لم يستمر ذلك المجلس طويلًا؛ إذ أوقف العمل به للعديد من السّنوات، ولم يكن للمرأة في تلك الانتخابات حق المشاركة السّياسيّة، وبعد إطلاق المشروع الإصلاحيّ للملك حمد أخذت الحياة السّياسيّة في البحرين تتغير نحو الأفضل خاصة في حقوق المرأة السّياسيّة، وفي مقدمتها إعطاؤها حق المشاركة السّياسيّة، ومنها : الحق في المشاركة في الانتخابات النّيابيّة الّتي تجرى في الدّولة البحرينيّة.

2 – إنّ الإصلاح السّياسيّ من منظوره التّشريعيّ الّذي جرى في البحرين كان نقطة البدء في مشاركة المرأة البحرينيّة في الانتخابات النّيابيّة، وقد كان تأثير ذلك الإصلاح في نتائج المرأة هو تكريس وجودها للدّخول في المنافسة خلال عمليّة التّرشح للانتخابات، أمّا عن حصولها على مقاعد في المجلس؛ فإنّ الأمر توقف على إقناعها للمجتمع في نفسها، وفي قوّة برنامجها الانتخابيّ، وفي جدول 2 في الدّراسة وجِدَ أنّ المرأة البحرينيّة كانت نسبة تصويتها قريبة من نسب تصويت الرّجل وكانت أعلى نسبة تصويت لها في انتخابات عام 2010، وبلغت 51%، وهذا دليل على تقدّم مشاركة المرأة في تلك الانتخابات خلال عمليّة التّصويت، وفي جدول3 وجِدَ أنّ نسبة ترشّح المرأة قليلة مقابل عدد المترشّحين من الرّجال؛ إذ كانت أعلى نسبة لها في انتخابات عام 2018، وبلغت 15.3%، أمّا في جدول 4؛ فقد وجِدَ أنّ نسبة تمثيل المرأة في مجلس النّوّاب البحرينيّ كان أعلاها في انتخابات عام 2018، وبلغت 15% من مجموع عدد المقاعد في المجلس.

3 - تباينت أدوار المؤسسات (المجلس الأعلى للمرأة، و معهد البحرين للتّنمية السّياسيّة، والجمعيّات السّياسيّة) في مشاركة المرأة البحرينيّة في الانتخابات النّيابيّة، ويمكن إيجازها على النحو الآتي:

- المجلس الأعلى للمرأة: كان دور المجلس في مشاركة المرأة البحرينيّة في الانتخابات النّيابيّة -بحسب الدّراسة- من خلال إطلاق برنامج المشاركة السّياسيّة قبل انتخابات عام 2002، وفي عام 2006، تضمن البرنامج جملة من البرامج التّدريبيّة موجهة -على وجه الخصوص- إلى كل امرأة أرادت المشاركة في الحياة السّياسيّة، وقبل انتخابات 2010 طور المجلس البرنامج (برنامج المشاركة السّياسيّة)، وقبل البدء في انتخابات عام 2014 تعاون المجلس مع معهد البحرين للتّنمية السّياسيّة بوضع إطار لبرنامج المشاركة السّياسيّة، كما دعم المرأة البحرينيّة في الانتخابات النّيابيّة في عام 2018.

- معهد البحرين للتنمية السّياسيّة: حقق المعهد العديد من الأمور في مجال الدّيمقراطية والدّراسات والبحوث الّتي تتعلق بالمجال الدّستوري والقانونيّ لفئات الشّعب، وأدى دورًا مهمًّا؛ لتمكين المرأة من خلال عقد ندوات حول المشاركة السّياسيّة للمرأة والحقوق السّياسيّة لها، ومعوقات المشاركة الانتخابيّة للمرأة، والعديد من اللقاءات الحواريّة عن المرأة البحرينيّة في دعم مشاركتها، وتجربتها في الانتخابات، وفي صنع القرار السياسي وتنفيذه.

- الجمعيّات السّياسيّة: لم يكن هناك أي دور للجمعيّات السّياسيّة في وجود المرأة البحرينيّة في الحياة النّيابيّة منذ عام 2002 حتى عام 2018.

4 - أثّر العامل السّياسيّ، والاجتماعيّ والثقافيّ، والاقتصاديّ، في مشاركة المرأة البحرينيّة في الانتخابات، فكان للعامل السّياسيّ بعد إيجابيّ في مشاركتها من خلال ما ورد في المشروع الإصلاحيّ ليكون نقطة تحوّل في بدء المرأة البحرينيّة بالمنافسة في الانتخابات النّيابيّة، أمّا العامل الاقتصاديّ؛ فمن المتوقع أن يكون له أثر إيجابيّ في السّنوات القادمة، وبخاصة إذا أثبتت المرأة البحرينيّة كفاءتها في الجانب السيّاسيّ كما أثبتت كفاءتها في الجانب الاقتصاديّ، وبينت الدّراسة، أن تأثير العامل الاجتماعيّ كان واضحًا، وتمثل في إضعاف مشاركة المرأة البحرينيّة في الانتخابات النّيابيّة؛ إذ لم تكن هذه المشاركة كبيرة في التّرشح للانتخابات، وكان تمثيلها ضعيفًا على الرّغم من تقدّمها في الحصول على مقاعد في المجلس، لكن

ليس بشكل كبير، أمّا بخصوص العامل الثقافيّ؛ فقد ساعدها على تسلمّ العديد من الأماكن المهمّة على مختلف الصُّعد، بدءًا من مشاركتها في الحياة السّياسيّة.

المراجع

إبراهيم، حسين توفيق. (2014). *الانتخابات التشريعية ومستقبل التطور السياسي في البحرين*، متوافر على الرابط الآتي:

http://araa.ae/index.php?view=article&id=2646:2014-07-27-04-04-10&Itemid=172&option=com_content .

إبراهيم، جميل عودة. (2017). حقوق المشاركة السياسية، متوافر على الرابط الآتي:

https://annabaa.org/arabic/rights/12524

بني سلامة، محمد تركي. (2006). الإصلاح السياسي: دراسة نظرية، *المجلة الثقافية*، الجامعة الأردنية، العدد 66، 86-74.

بوكماش، محمد. (2014). الإصلاح السياسي دراسة في المفهوم والغايات، *مجلة الحقوق والعلوم السياسية*، العدد الأول.

الجبالي، سامية. (2018). *المرأة في انتخابات البحرين 2018: نضج سياسي أم ظروف مواتية؟*، متوافر على الرابط الآتي: https://gulfhouse.org/posts/3419/

الحكومة الإلكترونية. (2020). المرأة في البحرين، متوافر على الرابط الآتي:

http://tstprl.bahrain.bh/wps/portal/!ut/p/a0/jZBNC4IwHMa_yjrsGPunKHaUCsOLUES6iyyZttJN57Q-frPoFtXxeeH5wUMoSQmVbBQVM0JJVk-a-vk2AX_hBE4cuAcXwsRf7ZYbWETgkT3TJP5aWnt2JROXrqMhoYWSht8NSXmlxlZpw-qcSwylUoZrDJPNtWy4NOgV9xiqokAfgh9g-As8il4YdGJnzYSVQ8_LoUZClko3zxcw3JSlWuvdIu01Os5pNnsAC2WfEg!!/

الخاروف، أمل محمد علي؛ والحسين، إيمان بشير. (2010). تجربة المرأة الأردنية المرشحة للانتخابات النيابية، *المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية*، *3*(2)، 135-159.

الدستور البحريني لعام 1973، بوابة الحكومة الإلكترونية.

الدوي، موزة عيسى سلمان. (2014). تطور المشاركة الاجتماعية للمرأة البحرينية : تحليل بنائي تاريخي، *حوليات آداب عين شمس*، 42، 149-167.

الدوي، موزة عيسى سلمان. (2018). *المشاركة السياسية للمرأة البحرينية تحديات وطموحات*، معهد البحرين للتنمية السياسية.

الدوي، موزة عيسى سلمان. (2013). *المشاركة الاجتماعية للمرأة البحرينية المعوقات وآليات التجاوز*، [أطروحة دكتوراه غير منشورة]، جامعة عين شمس.

مجلة العلوم الاجتماعية ـــ

ربابعة، غازي. (2010). دور المرأة في المشاركة السياسية، *مجلة الفكر*، العدد الخامس، 165–194.

السعيد، أشرف. (2018). مطالبات بتطبيق نظام «الكوتا» في البرلمان القادم وفق اتفاقية السيداو، متوافر على الرابط الآتي:

https://www.alayam.com/alayam/local/760765/News.html

سلمان، شيماء عبدالله. (2008). *الإصلاح السياسي في المجتمع البحريني دراسة ديناميكية للنظام السياسي* (1999–2006)، [رسالة ماجستير غير منشورة]، الجامعة الأردنية، الأردن.

سليمان، سماء. (2006). *المشاركة السياسية للمرأة المسلمة بين إيجابية الإسلام وسلبية التقاليد في مصر والبحرين* : قراءة في تجربتين، سلسلة مركز دراسات الأسرة 2 مكانة المرأة وحقوقها في الإسلام.

السنوار، أماني. (2014). *البحرين تخوض اليوم أول انتخابات بعد احتجاجات 2011*، متوافر على الرابط الآتي:

https://alkhaleejonline.net/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D9%86-%D8%AA%D8%AE%D9%88%D8%B6-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%85-%D8%A3%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%AC%D8%A7%D8%AA-2011

السهيمي، عبيد. (2018). البحرين: مجلس نيابي جديد بنسبة 92%، متوافر على الرابط الآتي:

https://aawsat.com/home/article/1488311/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D9%86-%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D9%86%D9%8A%D8%A7%D8%A8%D9%8A-%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF-%D8%A8%D9%86%D8%B3%D8%A8%D8%A9-92

شحات، محمد. (2018). انتخابات عام 2002 النيابية وتمهيد الطريق للديمقراطية البحرينية الوليدة، متوافر على الرابط الآتي:

https://www.bna.bh/.aspx?cms=q8FmFJgiscL2fwIzON1%2BDgOqIyd7wg2mFKIgoqi2XTg%3D

شحات، محمد. (2018). *انتخابات عام 2006 النيابية واستكمال مقومات عملية التحول الديمقراطي الشامل في مملكة البحرين*، متوافر على الرابط الآتي:

https://www.bna.bh/.aspx?cms=q8FmFJgiscL2fwIzON1%2BDlNf/mhj9hBH1Ew9wRN2Kyc%3D

شيحا، إبراهيم. (2010). *الحقوق السياسية للمرأة في مملكة البحرين بين النصوص والتطبيق ومشكلة عدم منح الجنسية لأبناء البحرينية المتزوجة من أجنبي*، المؤتمر العلمي الدولي: حقوق المرأة في مصر والدول العربية.

الطراونة، بشار عوض. (2018). *الإصلاحات السياسية وأثرها على قيام حكومة برلمانية: الأردن والمغرب* (دراسة مقارنة)، [أطروحة دكتوراه غير منشورة]، الجامعة الأردنية، عمان- الأردن.

الطراونة، بشار عوض. (2019). قوانين الانتخابات البرلمانية الأردنية وأثرها في مستوى المشاركة السياسية: دراسة في النظم الانتخابية، *مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية*، 46، (2)، ملحق 1، 555-570.

عبد الله، علي أحمد؛ والغباشي، شعيب عبد المنعم. (2018). دور وسائل الاتصال في حملات الانتخابات النيابية في مملكة البحرين لعام 2014، *مجلة الآداب*، 30، (1)، 219-258.

عز العرب، محمد. (2010). النخبة والإصلاح السياسي في البحرين، *مجلة الديمقراطية*، *10*، (40)، 121-134.

الغسرة، عبد علي. (2012). *المرأة البحرينية والمشاركة السياسية*، متوافر على الرابط الآتي:

https://alwatannews.net/article/596747/Opinion/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%A3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8 %A8%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%A7 %D8%B1 %D9 %83%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9

فضلي، نادية فاضل عباس. (2017). الإصلاح السياسي في البحرين وإمكانية النجاح، *قضايا سياسية*، الإصدار 48-49، 197-222.

فياض، خالد. (2019). نتائج الانتخابات النيابية في مملكة البحرين (1-2).. تراجع للجمعيات وتقدم المرأة، متوافر على الرابط الآتي :

http://www.akhbar-alkhaleej.com/news/article/1162190

فياض، خالد أحمد. (2019). *الانتخابات والتحول الديمقراطي في مملكة البحرين 2002-2018*، معهد البحرين للتنمية السّياسيّة.

فياض، خالد. (2019). *المشاركة الانتخابية في الانتخابات الوطنية .. نضج ديمقراطي مجتمعي طريق لدولة مدنية حديثة*، معهد البحرين للتنمية السّياسيّة، متوافر على الرابط الآتي:

https://www.bipd.org/publications/Articles/article190319.aspx

القدرة، أحمد سمير. (2014). *المتغيرات السياسية والاجتماعية وأثرها على النظام السياسي البحريني* (2002-2013)، [رسالة ماجستير غير منشورة]، جامعة الأزهر، غزة.

القطاطشة، محمد حمد؛ والعدوان، مصطفى عبد الكريم. (2004). جدلية العلاقة بين الإصلاح السياسي والأمن القومي العربي، *دراسات* مستقبلية، المجلد/ ، س7، (10)، 87 - 109.

قطيشات، ياسر. (2011). التجربة الديمقراطية في البحرين (2)، *الحوار المتمدن*، العدد 3289، متوافر على الرابط الآتي :

https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=248131&r=0

المجلس الأعلى للمرأة. (2018). *البحرين ليست بحاجة لـ «كوتا» والأسباب عديدة*، متوافر على الرابط الآتي:

https://www.scw.bh/ar/MediaCenter/News/CouncilNews/Pages/news2-14-11-2018.aspx

المجلس الأعلى للمرأة. (2019). *المرأة البحرينية والتعليم.. إشراقات مبكرة وريادة وطنية «منتدى 100 عام من التعليم في مملكة البحرين*، ورقة عمل المجلس الأعلى للمرأة، إعداد: مركز معلومات وإستراتيجيات المرأة.

المجموعة التشريعية (2014). مجلس النواب، مملكة البحرين، الأمانة العامة.

مرسوم بقانون رقم (10) لسنة 1973، بشأن أحكام الانتخاب للمجلس الوطني.

مرسوم بقانون رقم (12) لسنة 1972، بشأن إنشاء مجلس تأسيسي لإعداد دستور للدولة.

مرسوم بقانون رقم (14) لسنة 2002، بشأن مباشرة الحقوق السياسية.

المشاقبة، أمين عواد؛ و شقير، دينا صبيح. (2017). *نظريات التنشئة السياسية والثقافة السياسية*، الطبعة الأولى، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية.

معهد البحرين للتنمية السياسية. (2015). *المرأة البحرينية في المجلس الوطني تحدَيات الحاضر وآفاق المستقبل*، سلسلة دراسات.

الموقع الإلكتروني المجلس الأعلى للمرأة، متوافر على الرابط الآتي:

https://www.scw.bh/ar/InformationCenter/Pages/deefault.aspx

الموقع الإلكتروني لمعهد التنمية السياسية، متوافر على الرابط الآتي:

https://www.bipd.org/aboutus/objectives/

الوطن. (2018). 39% نسبة مشاركة المرأة البحرينية من إجمالي القوى العاملة الوطنية في البحرين، متوافر على الرابط الآتي:

https://alwatannews.net/article/805866/Bahrain/39-%D9%86%D8%B3%D8%A8%D8%A9-%D9%85%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%A3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%B1%D9%8-A%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D9%86-%D8%A5%D8%AC%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D9%86

Al sharif , R. A. (2014). The Concept of Reform of the Political Islam Movements (Tools and Effectiveness), *Journal of the Pillars of Knowledge*, 2, 1.

Al-Tarawneh, B. A. (2020). Political Reform and Its Impact on Representing the Bahraini Political Associations in the Elections of the House of Representatives (2002-2018), *The Journal of Social Sciences Research*, 6, (7), pp: 691-699.

KUHNE. W .(2010). *The Role of Elections in Emerging Democracies and Post-Conflict Countries*, Key Issues, Lessons Learned and Dilemmas, fredrichebertstiftung.

للاستشهاد

الطراونة. بشار عوض. (2024). أثر الإصلاح السّياسيّ من منظوره التّشريعيّ والمحدّدات الدّاخليّة في مشاركة المرأة البحرينيّة في الانتخابات النّيابيّة (2002 – 2018) . *مجلة العلوم الاجتماعية، 52*(1)، 219 – 256 .

To Cite:

Altarawneh, B. A. (2024). The Impact of Political Reform from a Legislative Perspective and Internal Determinants on the Participation of Bahraini Women in the Parliamentary Elections (2002-2018) . *Journal of the Social Sciences, 52*(1), 219 -256 .